

No. 40785

**Netherlands
and
Tunisia**

Convention between the Kingdom of the Netherlands and the Republic of Tunisia for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). The Hague, 16 May 1995

Entry into force: *15 December 1995 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with annex 27*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 1 December 2004*

**Pays-Bas
et
Tunisie**

Convention entre le Royaume des Pays-Bas et la République tunisienne en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). La Haye, 16 mai 1995

Entrée en vigueur : *15 décembre 1995 par échange des instruments de ratification, conformément à l'annexe 27*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

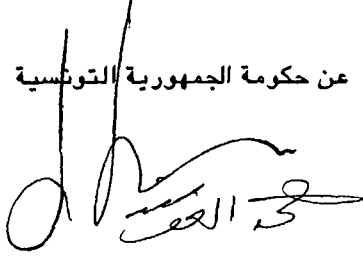
Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 1er décembre 2004*

وتبعا لهذا وقع المضمون أسفله المرخص لهم لهذا الغرض هذا
البروتوكول .

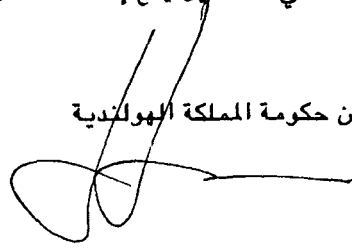
حرر بلاهاي في 16 صايب 1995

في ثلاث نظائر باللغات العربية ، الفرنسية والهولندية وفي صورة
خلاف في التفسير يقع إعتقاد النص الفرنسي .

عن حكومة الجمهورية التونسية



عن حكومة المملكة الهولندية



9) تخضع الاتاوات المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 12 للضريبة بنسبة 7.5٪ طالما كانت الاتاوات التي يتحصل عليها مقيم بتونس غير خاضعة للخصم من المورد بهولندا ولم تدخل هولندا تغيير في تشريعها الجبائي .

ملحق للفصل 16

10) فيما يتعلق بمؤسسة هولندية يتعين الإشارة إلى أن الأشخاص المكلفين لهذا الغرض من قبل الجلسة العامة للمساهمين أو من قبل أي مجموعة مرخص لها في مثل هذه المؤسسة والذين يقومون على التوالي بوظائف الإدارة والمراقبة في الشركة هم « بستردر » أو « كوميسارييس » .

ملحق للفصلين 18 و 19

يبقى معلوما أن أحكام الفصلين 18 الفقرة 3 و 19 الفقرة 1 الفقرة الفرعية أ والفقرة 2 الفقرة الفرعية أ لا تمنع هولندا من تطبيق أحكام الفصل 22 الفقرتان 1 و 2 من هذه الإتفاقية .

ملحق للفصل 22

12) يبقى معلوما أن أحكام الفقرة 4 من الفصل 22 لا تطبق إلا إذا كان المدين والمنتفع الفعلي لحصص الأسهم والفوائد والاتاوات مقيمين بتونس أو بهولندا طبقا لأحكام الفصل 1 من هذه الإتفاقية .

13) تسوي السلط المختصة للدول المتعاقدة بإتفاق مشترك كيفية تطبيق الإتفاقية وخاصة الإجراءات التي يتعين على مقيمي دولة متعاقدة القيام بها للحصول في الدولة المتعاقدة الأخرى على تخفيضات أو إعفاءات من الضرائب المنصوص عليها بالإتفاقية .

14) لتطبيق الفصول 10 و 11 و 12 يتعين القيام بالمطالب في الإسترجاع لدى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي استخلصت الضريبة في أجل 3 سنوات بعد إنتهاء السنة المدنية التي تمّ خلالها إستخلاص الضريبة .

كذلك ولتحديد أرباح منشأة دائمة لا تؤخذ بعين الإعتبار المبالغ (باستثناء إسترجاع المصاريف المبذولة) الحملة من طرف المنشأة الدائمة على كاهل المقر المركزي للمؤسسة أو أي من مكاتبها الأخرى كاتوات أو أتعاب أو لدفعات أخرى مشابهة أو مقابل إستغلال براءات أو حقوق أخرى أو كعمولة مقابل إسداء خدمات معينة أو نشاط تسيير أو كفوائد تتعلق بمبالغ أقرضت لمقر المؤسسة المركزي أو لأي من مكاتبها الأخرى بإستثناء حالة مؤسسة بنكية .

(4) إذا كان المعمول به في دولة متعاقدة أن يقع تحديد الأرباح المنسوبة لمنشأة دائمة على أساس توزيع الأرباح الجمالية للمؤسسة بين مختلف أجزائها لا تمنع أي من أحكام الفقرة 2 تلك الدولة المتعاقدة من ضبط الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس هذا التوزيع على أن تؤدي طريقة التوزيع المتبعة إلى نتيجة ملائمة للمبادئ الواردة بهذا الفصل .

(5) لا تخضع مساهمات الشريك في أرباح مؤسسة مكونة في شكل شركة فعلية أو شركة محاصة في دولة متعاقدة للضريبة إذا كان الشريك لا يملك منشأة دائمة في هذه الدولة كما وقع تعريفها بالفصل 5 من هذا الإتفاق .

ملحق للفصل 9

(6) إن مجرد إبرام إتفاقيات بين مؤسسات مشتركة مثل إتفاق توزيع المصاريف أو الخدمات العامة لتقسيم نفقات تسيير الإدارة العامة أو لنفقات فنية وتجارية أو نفقات البحث والتنمية ونفقات أخرى مماثلة لا تعد في حد ذاتها شرطا حسب مدلول الفقرة 1 من الفصل 9 .

ملحق للفصلين 11 و 12

(7) تخضع الفوائد المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 11 للضريبة بنسبة 7.5٪ طالما كانت الفوائد التي يتحصل عليها مقيم بتونس غير خاضعة للخصم من المورد بهولندا ولم تدخل هولندا تغييرا في تشريعها الجبائي .

(8) تشمل مؤسسة مالية حسب مدلول الفقرة 3 الفقرة الفرعية ب من الفصل 11 فيما يتعلق بهولندا (الشركة المالية الهولندية للبلدان النامية شركة خفية الإسم) و(البنك الهولندي للإستثمارات في البلدان النامية شركة خفية الإسم).

بروتوكول

عند إمضاء الإتفاقية بين مملكة هولندا والجمهورية التونسية لتفادي الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل ، إتفق الطرفان المضيان أسفله على الأحكام التالية التي تعتبر جزءا من الإتفاقية .

ملحق للفصل 4

(1) فيما يتعلق بالفصل 4 ، يعتبر الشخص الطبيعي الذي يقيم على متن سفينة دون أن يكون له مقرٌ حقيقي في أي من الدولتين المتعاقبتين مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها الميناء الذي ترسي فيه هذه السفينة .

ملحق الفصل 7

(2) فيما يتعلق بأنشطة الإرجاس أو البناء أو التركيب التي تكوّن منشأة دائمة فإن الأرباح المتأتية فقط من هذه الأنشطة هي التي تنسب لهذه المنشأة الدائمة وبالتالي فإن الأرباح المتأتية من تسليم الأجهزة اللازمة لتعاطى الأنشطة المذكورة أعلاه لصاحب المشروع مباشرة من قبل المقر المركزي للمؤسسة لا تنسب لهذه المنشأة الدائمة .

(3) لتحديد أرباح منشأة دائمة تطرح ، فيما يتعلق بالفقرة 3 من الفصل 7 ، المصاريف المبدولة لغاية نشاط هذه المنشأة الدائمة بما في ذلك مصاريف الإدارة والمصاريف العامة للإدارة المبدولة سواء بالدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو بمكان آخر .

غير أنه لا يقبل أي طرح بالنسبة للمبالغ التي قد تدفع عند الإقتضاء (بعنوان آخر غير إسترجاع المصاريف المبدولة) من طرف منشأة دائمة إلى المقر المركزي للمؤسسة أو إلى أي من مكاتبها كاتاوات أو أتعاب أو دفعات أخرى مشابهة بعنوان إستعمال البراءات أو حقوق أخرى أو كعمولات مقابل خدمات معينة أسدت أو مقابل نشاط تسيير أو كفوائد عن المبالغ المقرضة للمنشأة الدائمة بإستثناء حالة مؤسسة بنكية .

الفصل 28

إنهاء العمل بالإتفاقية

أبرمت هذه الإتفاقية لمدة غير محددة و لكن يمكن لكل دولة متعاقدة توجيه تنبيه كتابي بالطريقة الدبلوماسية للدولة المتعاقدة الأخرى لإنهاء العمل بالإتفاقية وذلك 30 قبل شهرجوان من كل سنة مدنية بعد السنة الخامسة الموالية لسنة تبادل وثائق المصادقة .

وفي هذه الحالة ، يتوقف العمل بأحكام هذه الإتفاقية :
فيما يتعلق بالضرائب المستوجبة من المورد على المداخل الممنوحة أو المدفوعة إبتداء من غرة جانفي من السنة المدنية التي تلي السنة التي تم فيها توجيه التنبيه أو بعد ذلك و .

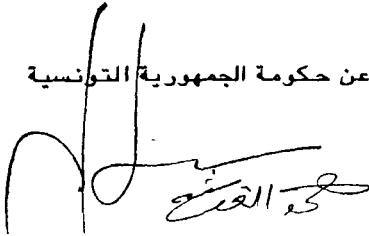
ب. فيما يتعلق بالضرائب الأخرى المحتسبة على المداخل بالنسبة للفترات القابلة لتوظيف الضريبة والتي تبدأ في غرة جانفي من السنة التي تم فيها توجيه التنبيه أو بعد ذلك .

وتبعا لهذا وقع المضمون أسفله المرخص لهم لهذا الغرض الإتفاقية .

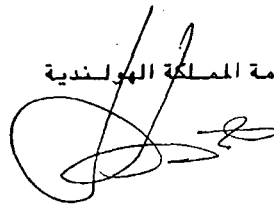
حرر بلاهاي . يوم 16 ماي 1995

في ثلاث نظائر باللغات العربية والفرنسية والهولندية وفي صورة خلافا في التفسير يقع إعتقاد النص الفرنسي .

عن حكومة الجمهورية التونسية



عن حكومة المملكة الهولندية



الباب السادس

أحكام نهائية

الفصل 27 : دخول الإتفاقية حيز التنفيذ

- 1- تقع المصادقة على هذه الإتفاقية ويقع تبادل وثائق المصادقة بالطرق الدبلوماسية
- 2- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول ابتداء من اليوم الثلاثين الموالي لتاريخ تبادل وثائق المصادقة وتطبيق :
 - أ. فيما يتعلق بالضرائب المستوجبة من المورد على المداخيل الموزعة أو الموضوعة للدفع إبتداء من غرة جانفي من السنة المدنية التي تلي فوراً سنة الدخول حيز التنفيذ و ،
 - ب. على الضرائب الأخرى الموظفة على المداخيل بالنسبة للفترات القابلة لتوظيف الضريبة إبتداء من غرة جانفي من السنة المدنية التي تلي فوراً سنة الدخول حيز التنفيذ .

الفصل 26

الأعوان الدبلوماسية وموظفو القنصليات

- 1 إن أحكام هذه الإتفاقية لا تمس الإمتيازات الجبائية التي يتمتع بها الأعوان الدبلوماسية أو موظفو القنصليات سواء بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي أو طبقا لمقتضيات إتفاقيات خاصة .
- 2 لغاية تطبيق هذه الإتفاقية إذا كان شخص طبيعي الذي هو عضو لبعثة دبلوماسية أو قنصلية تابعة لدولة متعاقدة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو بدولة أخرى والذي هو أيضا مواطن تابع للبلد المعتمد فإنه يعتبر مقيما بالدولة المعتمدة شريطة أن يكون خاضعا لنفس الواجبات بعنوان الضرائب على الدخل التي يخضع إليها مقيموا هذه الدولة .
- 3 لا تنطبق هذه الإتفاقية على المنظمات الدولية أزهياكلها أو على موظفيها ولا على أعضاء بعثة دبلوماسية أو قنصلية لدولة أخرى إذا وجدوا على تراب دولة متعاقدة ولا يخضعوا في أي من الدولتين المتعاقدين لنفس الواجبات بعنوان الضرائب على الدخل التي يخضع لها مقيموا هذه الدولة .

الفصل 25

تبادل المعلومات

- 1- تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الإتفاقية وخاصة لتفادي الغش والتهرب الجبائى .
وتكون المعلومات المتبادلة على هذا النحو سراً ولا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص أو السلط المنوط بعهدتها إحتساب أو إستخلاص الضرائب التي تتناولها هذه الإتفاقية .
- 2- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة 1 بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين بـ:
 - أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع تشريعها أو التطبيق الإداري له أو تتعارض مع تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى أو تطبيقها له .
 - ب) تقديم بيانات لا يمكن الحصول عليها طبقاً لتشريعها أو في إطار التطبيق الإداري العادي له فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
 - ج) تقديم معلومات من شأنها كشف سر تجارى أو صناعى أو مهني أو طريقة تجارية أو معلومات يعتبر الإفشاء بها مخالفاً للامن العام .

الفصل 24

الإجراءات بالتراضي

- 1- إذا إعتبر مقيم بدولة متعاقدة أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف كلتا الدولتين المتعاقدين ينجر أو سينجر عنها توظيف ضريبية غير مطابقة لهذه الإتفاقية فإنه بإمكانه وبصرف النظر عن رفع الدعوى حسبما نص عليه القانون الداخلي لهذه الدول أن يعرض أمره على السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي هو مقيم بها أو إذا تعلقته حالته بالفصل 1 من الفصل 23 على الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها. ويجب أن ترفع الدعوى في ظرف 3 سنوات من تاريخ أول تبليغ بالإجراء المنجر عنه التوظيف غير المطابق لأحكام هذه الإتفاقية .
- 2- تسعى السلطة المختصة إذا إعتبرت أن المطلب معطل و إذا إعتبرت نفسها غير قادرة على إيجاد حل مرضي لتسوية المشكل ، إلى تسوية المسألة عن طريق التراضي مع السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة الأخرى و ذلك تفاديا لتوظيف ضريبية غير مطابق لما جاءت به الإتفاقية. ويطبق الإتفاق مهما كانت الأجال المنصوص عليها بالقانون الداخلي للدولتين المتعاقدين .
- 3- تسعى السلط المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين بطريقة التراضي إلى فض المشاكل أو إزالة الشكوك التي قد يفرض إليها تأويل هذه الإتفاقية أو تطبيقها . ويمكن أيضا التشاور لمنع الإزدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الإتفاقية .
- 4- يمكن للسلط المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين الإتصال ببعضها مباشرة قصد الوصول إلى إتفاق كما ذكر بالفقرات السابقة .

الباب الخامس

أحكام عامة

الفصل 23 : عدم التمييز

- 1- لا يجوز إخضاع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو لأي التزام يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الإلتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى والذين يوجدون في نفس الحالة . تطبيق هذه الإتفاقية أيضا بصرف النظر عن أحكام الفصل 1 على الأشخاص غير المقيمين بدولة متعاقدة أو بكلتا الدولتين المتعاقدتين.
- 2- إن توظيف الضريبة على منشأة دائمة تمتلكها دولة تابعة لدولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى لا يقع ضبطه بهذه الدولة الأخرى بصورة أقل ملائمة بالنسبة لتوظيف الضريبة على المؤسسات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تتعاطى نفس النشاط .
- لا يمكن تفسير هذا الحكم بأنه يفرض على دولة متعاقدة منح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى طروح شخصية أو خصومات أو تخفيضات من الضريبة بإعتبار الحالة أو الأعباء العائلية الممنوحة لمقيميها الأصليين .
- 3- تقبل للطرح إلا في صورة عدم تطبيق أحكام الفقرة 1 من الفصل 9 والفقرة 7 من الفصل 11 أو الفقرة 6 من الفصل 12 تطرح الفوائد والأتاوات والمصاريف الأخرى المدفوعة من قبل مؤسسة دولة متعاقدة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى وذلك لضبط الأرباح الخاضعة للضريبة لهذه المؤسسة بنفس الشروط التي يمكن أن تخضع كما لو وقع دفعها لمقيم بالدولة الأولى .
- 4- لا يجوز إخضاع المؤسسات التابعة لدولة متعاقدة والتي يمتلك رأس مالها كليا أو جزئيا أو يراقبه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقيم أو عدة أشخاص مقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لأية ضرائب أو أية إلتزامات تتعلق بهذه الضرائب التي تخضع أو يجوز أن تخضع لها المؤسسات المماثلة الأخرى في الدولة الأولى أو تكون أثقل منها عبثا.
- 5- تطبق أحكام هذا الفصل بصرف النظر عن أحكام الفصل 2 على الضرائب بجميع أنواعها وتسميتها .

- 4 لتطبيق الإعتماد القابل للطرح من الضريبة المستوجبة بهولندا ، بعنوان حصص الأسهم والفوائد والآتوات تعتبر هذه الأصناف من المداخل كأنها قد خضعت فعلا لدفع الضريبة بتونس في حدود النسب المنصوص عليها في هذه الإتفاقية وذلك بصرف النظر عن الإعفاء من الضريبة أو التخفيض منها الممنوح بهذا العنوان بتونس بمقتضى تشريعها القومي .
لتطبيق الأحكام السابقة لهذه الفقرة على حصص الأسهم وفي صورة إخضاعها للضريبة في هولندا ، فإنها تعتبر وكأنها قد خضعت فعلا للضريبة بتونس حسب النسبة المنصوص عليها بالفقرة 2 الفقرة الفرعية ب من الفصل 10 وذلك بصرف النظر عن نسبة المساهمة في رأس مال الشركة التي تدفع حصص الأسهم.
وتطبق أحكام هذه الفقرة خلال مدة 15 سنة إبتداء من تاريخ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .
- ويقع تجديد هذه المدة ضمنا بـ10 سنوات في كل مرة إلا في صورة الإعلان الصريح عن بطلان العمل بهذه الأحكام من قبل سلط إحدى الدول المتعاقدة وذلك ستة أشهر قبل إنتهاء المدة المذكورة .
- 5 إذا تحصل مقيم بتونس على مداخل تكون خاضعة للضريبة بهولندا طبقا للأحكام هذه الإتفاقية فإن تونس تمنح مع مراعاة أحكام قانونها الداخلي تخفيضا من الضريبة التي تستخلصها على مداخل هذا المقيم بمبلغ يساوي مبلغ الضريبة على الدخل المدفوعة بهولندا . ولا يمكن أن يتعدى هذا التخفيض القسط من الضريبة على الدخل المحتسبة قبل الطرح والمتعلقة بالمداخل الخاضعة للضريبة بهولندا .
- لتطبيق هذه الفقرة تعتبر الضرائب المنصوص عليها بالفصل 2 الفقرة 3 الفقرة الفرعية أ والفقرة 4 كضرائب على الدخل .
- 6 إذا تحصل مقيم بدولة متعاقدة على أرباح تكون وفقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 13 أو على مداخل تكون وفقا لأحكام الفقرة 2 من الفصل 18 خاضعة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تسمح هذه الدولة الأخرى عند الإقتضاء بطرح مبلغ يساوي مبلغ الضريبة المستوجبة على هذه الأرباح أو على هذه المداخل في الدولة الأولى وذلك من الضريبة التي تستخلص على الأرباح أو المداخل المذكورة

الباب الرابع

طرق إجتناّب الإزدواج الضريبي

الفصل 22 : أحكام لإجتناّب الإزدواج الضريبي

يقع تفادي الإزدواج الضريبي على النحو التالي :

1- يمكن لهولندا عند إقتطاع ضرائب على مقيميها ضم عناصر الدخل التي هي حسب أحكام هذه الإتفاقية خاضعة للضريبة بتونس ضمن القاعدة التي يتم إقتطاع الضريبة عليها .

2- غير أنه إذا تحصل مقيم بهولندا على عناصر دخل تكون خاضعة للضريبة في تونس حسب الفصول 6 و 7 والفقرة 5 من الفصل 10 والفقرة 5 من الفصل 11 والفقرة 4 من الفصل 12 والفقرتين 1 و 2 من الفصل 13 والفصل 14 والفقرة 1 من الفصل 15 والفقرة 3 من الفصل 18 والفقرة الفرعية أ من الفقرة 1 والفقرة الفرعية أ من الفقرة 2 من الفصل 19 والفقرة 2 من الفصل 21 من هذه الإتفاقية والتي وقع ضمها في القاعدة المشار إليها بالفقرة 1 فإن هولندا تعفى هذه العناصر بمنح تخفيض من الضريبة الهولندية .

ويحتسب هذا التخفيض طبقا لأحكام التشريع الهولندي مع المحافظة على الإعفاء .

ولهذه الغاية فإن العناصر المنصوص عليها أعلاه تعتبر موجودة ضمن المبلغ الجملي لعناصر الدخل التي هي معفاة من الضريبة بهولندا طبقا لهذه الأحكام

3- وزيادة على ذلك تمنح هولندا تخفيضا من الضريبة المحتسبة على هذا النحو بالنسبة لعناصر الدخل الخاضعة للضريبة بتونس طبقا لأحكام الفصول 10 الفقرة 2 و 11 الفقرة 2 و 12 الفقرة 2 و 16 و 17 من هذه الإتفاقية عندما تحتسب هذه العناصر ضمن القاعدة المنصوص عليها بالفقرة 1 .

ويساوي مبلغ هذا التخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة بتونس على أساس عناصر الدخل هذه على أن لا يتعدى مبلغ التخفيض الذي كان بالإمكان منحه لو كانت عناصر الدخل المحتسبة ضمن القاعدة الخاضعة للضريبة تمثل عناصر الدخل الوحيدة المعفاة بهولندا بمقتضى التشريع الهولندي الرامي إلى تفادي الإزدواج الضريبي.

الفصل 21

مداخيل أخرى

- 1- لا تخضع عناصر دخل الشخص المقيم بدولة متعاقدة ، مهما كان مصدرها التي لم تتعرض لها الفصول السابقة لهذه الإتفاقية ، للضريبة إلا في هذه الدولة .
- 2- لا تنطبق أحكام الفقرة 1 على المداخيل غير المداخيل المتأتية من الأملاك العقارية كما وقع تعريفها بالفقرة 2 من الفصل 6 إذا كان المستفيد من هذه المداخيل مقيماً بدولة متعاقدة ويمارس بالدولة المتعاقدة الأخرى سواء نشاطاً صناعياً أو تجارياً بواسطة منشأة دائمة موجودة بها، أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها ، وإذا كان الحق أو الملك المنجزة عنه المداخيل متعلقاً فعلياً بها . وفي هذه الحالة تطبق حسب الحالات أحكام الفصلين 7 أو

الفصل 20

الطلبة والمتربصون والمتدربون

يعفى كل طالب مقيم أو كان مقيماً بدولة متعاقدة فوراً قبل إنتقاله للإقامة بالدولة المتعاقدة الأخرى فقط لمتابعة دراسته أو تكوينه ، من الضريبة في هذه الدولة الأخرى على :

أ. المبالغ التي يتلقاها لتغطية نفقات المعيشة أو الدراسة أو التكوين على شرط أن تتأتي هذه المبالغ من موارد موجودة خارج هذه الدولة و ،

ب. المكافآت التي يتلقاها من تعاطيه لنشاط في هذه الدولة لغاية تحسين موارده اللازمة لنفقات المعيشة ولتغطية مصاريف الدراسة والتكوين والتي لا تتجاوز 4000 فلوران هولندي أو ما يعادلها بالدينار التونسي خلال سنة مدنية ما وذلك لفترة لا تتجاوز 5 سنوات إبتداء من تاريخ وصوله لأول مرة إلى هذه الدولة .

الفصل 19

الوظائف العمومية

- 1- أ. لا تخضع المكافآت ، باستثناء الجرايات ، التي تدفعها دولة متعاقدة أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية لشخص طبيعي بعنوان خدمات أسداها لهذه الدولة أو لهذا الفرع أو لهذه الجماعة ، للضريبة إلا في هذه الدولة .
ب. غير أن هذه المكافآت لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات مسداة في هذه الدولة وإذا كان الشخص الطبيعي مقيما في هذه الدولة وكان :
 1. يحمل جنسية هذه الدولة أو ،
 2. لم يصبح مقيما بهذه الدولة فقط لغاية إسداء الخدمات .
- 2- أ. لا تخضع الجرايات المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية سواء مباشرة سواء عن طريق الإقتطاع من الأموال التي كونوها لشخص طبيعي بعنوان خدمات أداها لهذه الدولة أو لهذا الفرع أو لهذه الجماعة للضريبة إلا في هذه الدولة .
ب. غير أن هذه الجرايات لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الشخص الطبيعي مقيما بهذه الدولة المتعاقدة ويحمل جنسيتها .
- 3- تنطبق أحكام الفصول 15 و16 و18 على المكافآت والجرايات المدفوعة بعنوان خدمات أسدت في نطاق نشاط صناعي أو تجاري مورش من قبل دولة متعاقدة أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية .

الفصل 18

الجرايات

- 1- مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من الفصل 19، لا تخضع الجرايات والمكافآت الأخرى المماثلة المدفوعة لمقيم بدولة متعاقدة بعنوان عمل سابق للضريبة إلا في هذه الدولة .
- 2- بصرف النظر عن أحكام الفقرة 1، تخضع الجرايات والمكافآت المماثلة التي ليست لها صبغة دورية والمدفوعة لمقيم بدولة متعاقدة، بعنوان عمل سابق مورس بالدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 3- بصرف النظر عن أحكام الفقرة 1، لا تخضع الجرايات والمبالغ الأخرى المدفوعة طبقاً للتشريع الخاص بالحيفة الإجتماعية بدولة متعاقدة للضريبة إلا في هذه الدولة .

الفصل 17

الفنانون والرياضيون

- 1 بصرف النظر عن أحكام الفصلين 14 و15 تخضع المداخل التي يحققها مقيم بدولة متعاقد من أنشطته الشخصية التي يتعاطاها في الدولة المتعاقدة الأخرى بصفته محترف العروض الفنية كفنان المسرح والسينما والراديو والتلفزة أو كموسيقى أو بصفته رياضي للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2 إذا لم تنسب المداخل المتأتية من الأنشطة التي يتعاطاها شخصياً فنان العروض أو الرياضي بصفته تلك للفنان أو للرياضي نفسه بل لشخص آخر فإن هذه المداخل بصرف النظر عن أحكام الفصول 7 و 14 و 15 تخضع للضريبة بالدولة المتعاقدة التي يقع فيها تعاطي أنشطة الفنان أو الرياضي .

الفصل 16

المتصرفون والمديرون ومراقبو الشركات

إن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الحضور وغيرها من المكافآت التي يتحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً بمجلس إدارة أو مراقبة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

الفصل 15

المهن غير المستقلة

- 1- مع مراعاة أحكام الفصول 16 و 18 و 19 و 20 لا تخضع للضريبة الأجور والمرتبات والمكافآت الأخرى المماثلة التي يتحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بعنوان عمل ذي أجر إلا في هذه الدولة ما لم يمارس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا مورس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن المكافآت المتحصل عليها بهذا العنوان تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- بصرف النظر عن أحكام الفقرة 1، لا تخضع المكافآت التي يتحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من عمل ذي أجر مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة إلا في الدولة الأولى إذا :
 - أ) أقام المنتفع بالمكافآت في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا يتجاوز مجموعها 183 يوما في السنة الجبائية المعنية و؛
 - ب) كانت المكافآت قد دفعت من قبل أو لحساب مؤجر غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى و؛
 - ج) لم تتحمل منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة يملكها المؤجر في الدولة الأخرى عبء المكافآت .
- 3- بصرف النظر عن الأحكام السابقة لهذا الفصل، فإن المكافآت التي يتحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة بعنوان عمل ذي أجر مورس على متن سفينة أو طائرة مستغلة في مجال النقل الدولي لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة.

الفصل 14

المهن المستقلة

- 1- إن المداخيل التي يحققها مقيم بدولة متعاقدة من مهنة حرة أو من أنشطة أخرى مستقلة لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة . غير أن هذه المداخيل تخضع للضريبة بالدولة المتعاقدة الأخرى في الحالات التالية :
- أ. إذا كان للمقيم بصفة عادية قاعدة ثابتة بالدولة المتعاقدة الأخرى لممارسة أنشطته. وفي هذه الحالة فإن الجزء من المداخيل المنسوبة لهذه القاعدة فقط يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو ،
- ب. إذا إمتدت إقامته بالدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تساوي أو تفوق 183 يوما خلال السنة الجبائية المعنية. وفي هذه الحالة فإنه الجزء من المداخيل المتأتية من ممارسة الأنشطة في هذه الدولة الأخرى فقط يخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- تشمل عبارة " المهن الحرة " بوجه خاص الأنشطة المستقلة ذات الصيغة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو البيداغوجية و كذلك الأنشطة المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين

الفصل 13

أرباح رأس المال

- 1- تخضع الأرباح التي يتحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة من التفويت في الأملاك العقارية المشار إليها بالفصل 6 والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- إن الأرباح المتأتية من التفويت في الأملاك المنقولة التابعة لأصول منشأة دائمة تملكها مؤسسة دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو في أملاك منقولة تابعة لقاعدة ثابتة يملكها مقيم بدولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى وذلك لمباشرة مهنة مستقلة بما في ذلك تلك الأرباح المتأتية من التفويت في المنشأة الدائمة المذكورة (بمفردها أو ضمن كامل المؤسسة) أو في تلك القاعدة الثابتة ، تخضع للضريبة بهذه الدولة الأخرى .
- 3- لا تخضع الأرباح المتأتية من التفويت في السفن أو الطائرات المستغلة في مجال النقل الدولي ومن الأملاك المنقولة المخصصة لإستغلال هذه السفن أو الطائرات للضريبة إلا بالدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة ، ويضبط مقر الإدارة الفعلية عند الإقتضاء طبقاً لأحكام الفقرة 2 من الفصل 8 .
- 4- لا تخضع الأرباح المتأتية من التفويت في أي من الأملاك الأخرى غير المذكورة بالفقرات 1 و2 و3 للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون بها المقيّم مقيماً ..
- 5- إن أحكام الفقرة 4 لا تمسّ من حقوق أي من الدولتين المتعاقدتين لإستخلاص ضريبة على الأرباح طبقاً لتشريعها الخاص المتأتية من التفويت في الأسهم أو سندات الإنتفاع التي تمثل جزءاً من مساهمة أساسية في رأس مال شركة مقيمة بدولة متعاقدة طبقاً لتشريعها الخاص ، إذا كانت هذه الأرباح محققة من طرف شخص طبيعي مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى وكان يقيم بالدولة الأولى خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة للسنة التي تمّ فيها التفويت في الأسهم

6- إذا تجاوز مقدار الأتاوات المدفوعة ، بموجب علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي أو تربط كليهما بأشخاص آخرين ، مبلغ الأتاوات بناء على الخدمة التي دفعت من أجلها ،الذي كان قد يتفق عليه المدين و المستفيد الفعلي في حالة عدم وجود مثل هذه العلاقات فإن أحكام هذا الفصل لا تنطبق إلا على هذا المقدار الأخير .وفي هذه الحالة يبقى الجزء الزائد من الدفعات خاضعا للضريبة حسب التشريع الخاص لكل دولة متعاقدة مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية.

الفصل 12

الأتاوات

- 1- تخضع الأتاوات المتأتية من دولة متعاقدة والمدفوعة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- غير أن هذه الأتاوات تخضع أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة المتأتية منها وذلك حسب تشريعها . لكن إذا كان الشخص الذي يتقاضاها هو المستفيد الفعلي بها ، لا تتجاوز الضريبة المحددة على هذا النحو نسبة 11 ٪ من المبلغ الخام للأتاوات .
- 3- تدل لفظة « أتاوات » المستعملة بهذا الفصل على المكافآت باختلاف أنواعها التي تدفع لإستعمال أو إسناد الإستعمال لحقوق التأليف المتعلقة بعمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأشرطة السينمائية والتلفزية أو ببراءة أو بعلامة صنع أو تجارة أو برسم أو بنموذج أو بتصميم أو بأسلوب أو بطريقة سرية وكذلك فيما يتعلق بإستعمال أو إسناد إستعمال لتجهيز صناعي أو تجاري أو علمي (فيما عدا المكافآت مقابل تأجير البواخر أو الطائرات المستغلة في مجال النقل الدولي) وبالمعلومات التي لها صلة بتجربة مكتسبة في الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي وكذلك مقابل الدراسات الفنية أو الإقتصادية أو خدمات مساعدة فنية مسداة في الدولة المتعاقدة المتأتية منها المكافآت .
- 4- لا تنطبق أحكام الفقرة 1 إذا كان المستفيد الفعلي من الأتاوات مقيما بدولة متعاقدة و يمارس بالدولة المتعاقدة الأخرى المتأتية منها الأتاوات سواء نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة منشأة دائمة موجودة بها سواء مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها وإذا كان الحق أو الملك المنجر عنه الأتاوات متصلا بها بصفة فعلية . في هذه الحالة ، تنطبق أحكام الفصل 7 أو الفصل 4 حسب الحالات .
- 5- تعتبر الأتاوات متأتية من دولة متعاقدة إذا كان المدين هو هذه الدولة نفسها أو فرعا سياسيا أو جماعة محلية أو مقيما بهذه الدولة . غير أنه إذا كان للمدين بالأتاوات ، إن كان مقيما أم لا بدولة متعاقدة ، منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة بدولة متعاقدة تم لفائدتهما الإلتزام المنجر عنه دفع الأتاوات و تحملت فعلا عبأها ، تعتبر الأتاوات متأتية من الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة .

6- تعتبر الفوائد متأتية من دولة متعاقدة إذا كان المدين هو هذه الدولة نفسها أو فرعاً سياسياً أو جماعة محلية أو شخصاً مقيماً بهذه الدولة. غير أنه إذا كان للمدين بالفوائد سواء كان مقيماً أم لا بدولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة تم لغايتها الإلتزام المنجر عنه دفع الفوائد و تتحمل فعلاً عبأها تعتبر هذه الفوائد متأتية من الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة .

7- إذا تجاوز مقدار الفوائد المدفوعة ، بموجب علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي أو تربط كليهما بأشخاص آخرين بناء على الدين الذي دفعت من أجله هذه الفوائد، المقدار الذي قد يتفق عليه المدين والمستفيد الفعلي في حالة عدم وجود مثل هذه العلاقات، فإن أحكام هذا الفصل لا تطبق إلا على هذا المقدار الأخير. و في هذه الحالة يبقى الجزء الزائد من الدفعات خاضعاً للضريبة حسب التشريع الخاص لكل دولة متعاقدة مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية .

الفصل 11

الفوائد

- 1- تخضع الفوائد المتأتية من دولة متعاقدة و المدفوعة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- غير أن هذه الفوائد تخضع أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة المتأتية منها الفوائد وحسب تشريعها ، لكن إذا كان الشخص الذي يتقاضاها هو المستفيد الفعلي من هذه الفوائد ، لا تتجاوز الضريبة المحددة بهذه الصفة نسبة 10٪ من المبلغ الخام .
- 3- بصرف النظر عن أحكام الفقرة 2، لا تخضع للضريبة الفوائد المتأتية من دولة متعاقدة و المدفوعة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى الذي هو المستفيد الفعلي بها إلا في هذه الدولة الأخرى إذا :
 - أ. دفعت بعنوان رقعة أو سند أو قسيمة أو بعنوان أي سند آخر مماثل صادر عن حكومة دولة متعاقدة أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية أو،
 - ب. دفعت بعنوان قروض بمختلف أنواعها أسندت من قبل حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو إحدى فروعها السياسية أو إحدى جماعاتها المحلية ، أو البنك المركزي لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو شخص معنوي (بما في ذلك المؤسسات المالية) مراقب من طرف هذه الدولة أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية .
- 4- تعني لفظة « فوائد » المستعملة في هذا الفصل مداخيل الديون بمختلف أنواعها الموثوقة و غيرالموثوقة بضمانات رهنية ، بإستثناء مداخيل الديون المتبوعة أو غير المتبوعة بشرط يقضى بالمشاركة في أرباح المدين ، و خاصة مداخيل الأموال العمومية و سندات القروض بما في ذلك المنح و الأنصبة المتعلقة بهذه السندات . ولا تعتبر خطايا التأخير في الدفع فوائد حسب مفهوم هذا الفصل .
- 5- لا تنطبق أحكام الفقرات 1 و 2 و 3 إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد مقيما بدولة متعاقدة و يمارس بالدولة المتعاقدة المتأتية منها الفوائد سواء نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة منشأة دائمة موجودة بها سواء مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها و كان الدين المنجرة عنه الفوائد متعلقا فعليا بهما. و في هذه الحالة تنطبق حسب الحالات أحكام الفصل 7 أو الفصل 14 .

منشأة دائمة موجودة بها أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها
وإذا كانت المساهمة التي تتولد عنها حصص الأسهم تتصل فعليا بهذه المنشأة
الدائمة أو بهذه القاعدة الثابتة. في هذه الحالة تطبق حسب الحالات أحكام
الفصل 7 أو الفصل 14 .

-6 إذا حصلت شركة مقيمة بدولة متعاقدة على أرباح أو مداخيل من الدولة
المتعاقدة الأخرى فإن هذه الدولة الأخرى لا يمكنها إستخلاص أية ضريبة على
حصص الأسهم المدفوعة من طرف الشركة لأشخاص غير مقيمين بهذه الدولة
الأخرى ولا إقتطاع أية ضريبة بعنوان أرباح المؤسسة غير الموزعة حتى إذا
كانت حصص الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتمثل كليا أو جزئيا في
أرباح أو مداخيل متأتية من هذه الدولة الأخرى .

الفصل 10

حصص الأسهم

- 1- تخضع حصص الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- إلا أن حصص الأسهم هذه تكون خاضعة أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لخصص الأسهم وذلك حسب تشريعها. ولكن إذا كان الشخص الذي يتقاضاها هو المستفيد الفعلي منها لا تتعدى نسبة الضريبة المحددة على هذا النحو :
 - أ. 0٪ من المبلغ الخام لخصص الأسهم إذا كان المستفيد الفعلي شركة تملك مباشرة على الأقل 10٪ من رأس مال الشركة التي تدفع حصص الأسهم ،
 - ب. 20٪ من المبلغ الخام لخصص الأسهم في الحالات الأخرى ،وتضبط السلط المختصة إذا لزم ذلك ، طرق تطبيق هذه الحدود .
لا تؤثر هذه الفقرة على توظيف الضريبة على الشركة بعنوان الأرباح التي تخصص لدفع حصص الأسهم .
- 3- تطبق أحكام الفقرة 1 والفقرة الفرعية أ من الفقرة 2 شريطة أن لا تكون العلاقة بين الشركة التي تدفع حصص الأسهم والشخص المتحصل عليها قد قامت أو وقع الإبقاء عليها خصيصا لغاية الإنتفاع بالنسبة المنخفضة حسب الفقرة 2 الفقرة الفرعية أ.
- 4- تعني لفظة « حصص الأسهم » المستعملة بهذا الفصل المداخل المتأتبة من أسهم أو أسهم أوسندات إنتفاع أو حصص المناجم أو حصص المؤسسين أو منابات الإنتفاع الأخرى وكذلك مداخل الديون الموثوقة بشرط يقضي بالمشاركة في الأرباح وكذلك مداخل المنابات الإجتماعية التي تخضع لنفس النظام الجبائي بمقتضى التشريع الجاري به العمل بالدولة التي تكون المؤسسة الموزعة لخصص الأسهم مقيمة بها .
- 5- لا تنطبق أحكام الفقرتين 1 و 2 إذا كان المستفيد الفعلي من حصص الأسهم مقيما بدولة متعاقدة ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون فيها المؤسسة التي تدفع حصص الأسهم مقيمة ، نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة

الفصل 9

المؤسسات المشتركة

1 - إذا :

(أ) ساهمت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأس مال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى أو إذا

(ب) ساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأس مال مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة و مؤسسة تابعة للدولة الأخرى و إذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروط بين المؤسستين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تخالف الشروط التي يمكن أن تقوم بين مؤسسات مستقلة فإن الأرباح التي كان من الممكن تحقيقها من قبل إحدى المؤسستين و لكنها لم تحقق بسبب قيام هذه الشروط يجوز ضمها لأرباح هذه المؤسسة وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح مؤسسة تابعة لها أرباحاً وأخضعت تبعاً لذلك للضريبة أرباحاً وظفت بشأنها الضريبة على مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى في هاته الدولة الأخرى ، وكانت الأرباح التي وقع إدراجها على هذا النحو هي أرباحاً كان يمكن تحقيقها من طرف مؤسسة الدولة الأولى لو كانت الشروط المتفق عليها من طرف المؤسستين هي نفس الشروط التي يمكن الموافقة عليها من طرف المؤسسات المستقلة ، تقوم الدولة الأخرى بتعديل مناسب لمبلغ الضريبة التي قبضتها على تلك الأرباح .
ولتحديد هذا التعديل تؤخذ بعين الإعتبار الأحكام الأخرى للإتفاقية و تتشاور السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين إذا لزم الأمر .

الفصل 8

الملاحة البحرية و الجويّة

- 1 لا تخضع الأرباح الناتجة عن إستغلال السفن والطائرات في مجال النقل الدولي للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقرّ الإدارة الفعلية للمؤسسة .
- 2 إذا كان مقر الإدارة الفعلية لمؤسسة ملاحية بحرية موجودا على متن سفينة فإنّ المقرّ يعتبر موجودا بالدولة المتعاقدة التي يوجد بها الميناء الذي ترسى فيه هذه السفينة وعند عدم وجود ميناء إرساء يعتبر المقر المذكور موجودا بالدولة المتعاقدة التي يكون مستغل السفينة مقيما بها.
- 3 تنطبق أحكام الفقرة 1 أيضا على الأرباح المتأتية من المساهمة في مجمع أو في إستغلال مشترك أو في هيئة دولية للإستغلال .

الفصل 7

أرباح المؤسسات

- 1- إن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة إلا إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة منشأة دائمة موجودة بها. فإذا مارست المؤسسة نشاطها على هذه الصورة فإن أرباحها تكون خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى وذلك فقط بقدر ما تنسب هذه الأرباح للمنشأة الدائمة المذكورة
- 2- مع مراعاة أحكام الفقرة 3 ، إذا باشرت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة بها فإنه تنسب في كل دولة متعاقدة لهذه المنشأة الدائمة الأرباح التي كان يمكن لها تحقيقها لو كانت مؤسسة منفصلة تمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة وتعامل بإستقلال تام مع المؤسسة التي هي منشأة دائمة لها.
- 3- لتحديد أرباح منشأة دائمة تقبل للطرح المصاريف المبذولة لغاية نشاط هذه المنشأة الدائمة بما في ذلك مصاريف الإدارة الفعلية والمصاريف العامة الحقيقية للتسيير المبذولة سواء بالدولة التي توجد بها المؤسسة أو بمكان آخر .
- 4- لا ينسب أي ربح لمنشأة دائمة بمجرد أن هذه المنشأة قد اشترت فقط بضائع للمؤسسة .
- 5- لتطبيق الفقرات السابقة يقع تحديد الأرباح الراجعة للمنشأة الدائمة كل سنة بنفس الطريقة مالم توجد أسباب وجيهة و كافية لإنتهاج طريقة أخرى .
- 6- إذا شملت الأرباح عناصر دخل وقع التعرض لها على حدة في فصول أخرى من هذه الإتفاقية فإن أحكام هذه الفصول لا تتأثر بأحكام هذا الفصل .

الباب الثالث

توظيف الضريبة على المداخل

الفصل 6 : مداخل الاملاك العقارية

- 1- تخضع المداخل التي يتحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من املاك عقارية (بما في ذلك مداخل الإستغلالات الفلاحية أو الغابية) موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى .
- 2- تعرف عبارة « الاملاك العقارية » حسب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الاملاك ، وتشمل في جميع الحالات التوابع للاملاك العقارية والمعدات والماشية التابعة للإستغلالات الفلاحية و الغابية و الحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون الخاص المتعلقة بالملكية العقارية وحق الإنتفاع بالاملاك العقارية والحقوق في إستخلاصات عائدات متغيرة أو ثابتة بعنوان إستغلال أو إسناد إستغلال المناجم المعدنية والعيون و غيرها من الموارد الطبيعية ، غير أن السفن والطائرات لا تعتبر كأملك عقارية .
- 3- تنطبق أحكام الفقرة 1 على المداخل المتأتية من الإستغلال المباشر أو التسويغ أو الإيجار و كذلك من كل كيفية أخرى لإستغلال الاملاك العقارية .
- 4- تنطبق أحكام الفقرتين 1 و 3 أيضا على المداخل المتأتية من الاملاك العقارية التابعة لمؤسسة وكذلك على المداخل العقارية المعدة لمباشرة مهنة مستقلة .

هـ) يستعمل مركز ثابت للأعمال فقط لغرض ممارسة كل نشاط آخر للمؤسسة ذا صبغة تمهيدية أو إضافية .

و) استعمل مركز ثابت للأعمال فقط لممارسة الأنشطة المشار إليها بالفقرات الفرعية من (أ إلى هـ) شريطة أن يكون للنشاط الجملي للمركز الثابت للأعمال الناتج عن جمع هذه الأنشطة صبغة تمهيدية أو إضافية .

5- بصرف النظر عن أحكام الفقرتين 1 و 2، إذا كان شخص ، فيما عدا العون الذي يتمتع بوضعية مستقلة الذي تنطبق عليه الفقرة 7 ، يعمل لحساب مؤسسة ويتمتع في دولة متعاقدة بسلط يمارسها عادة وتسمح له بإبرام العقود بإسم المؤسسة ، فإن هذه المؤسسة تعتبر أن لها منشأة دائمة في هذه الدولة بالنسبة لكل الأنشطة التي يقوم بها هذا الشخص لحساب المؤسسة إلا إذا كانت هذه الأنشطة مقتصره على الأنشطة المشار إليها بالفقرة 4 والتي إذا مورست عن طريق مركز ثابت للأعمال لا تسمح بإعتبار هذا المركز كمنشأة دائمة حسب أحكام هذه الفقرة .

6 - بصرف النظر عن الأحكام السابقة لهذا الفصل ،تعتبر مؤسسة تأمين تابعة لدولة متعاقدة ماعدا فيما يتعلق بإعادة التأمين ، أن لها منشأة دائمة بالدولة الأخرى إذا إستخلصت معالم تأمين بتراب هذه الدولة أو أمنت أخطارا قد تحدث بهذا التراب بواسطة شخص غير العون الذي يتمتع بوضعية مستقلة حيث تنطبق عليه الفقرة 7 .

7- لا يعتبر أن مؤسسة منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد ممارستها لنشاط بهذه الدولة بواسطة سمسار أو وكيل عام أو أي عون آخر له وضع مستقل شريطة أن يعمل هؤلاء الأشخاص في نطاق نشاطهم العادي .

8- إن مجرد كون شركة مقيمة بدولة متعاقدة تراقب أو تكون مراقبة من قبل شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو تمارس نشاطها داخل هذه الدولة (سواء بواسطة منشأة دائمة أم لا) لا يكفي في حد ذاته أن يجعل من أيهما منشأة دائمة للأخرى .

الفصل 5

المنشأة الدائمة

1- حسب مدلول هذه الإتفاقية يقصد بعبارة "المنشأة الدائمة" المكان الثابت للأعمال الذي تباشر عن طريقه المؤسسة كل نشاطها أو جزءا منه .

2- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بالخصوص

(أ) مقر الإدارة ؛

(ب) الفرع ؛

(ج) المكتب ؛

(د) المصنع ؛

(هـ) الورشة ؛

(و) المنجم أو بئر النفط أو الغاز أو مقطع للحجارة أو كل مكان آخر لإستخراج موارد طبيعية ؛

3) وتعتبر منشأة دائمة حاضرة البناء أو عمليات التركيب أو أنشطة المراقبة المتعلقة بها ، إذا فاقت مدة هذه الحاضرة أو هذه العمليات أو هذه الأنشطة ستة أشهر .

4) بصرف النظر عن الأحكام السابقة لهذا الفصل ، لا تعتبر هناك « منشأة دائمة » إذا :

(أ) إستعملت التجهيزات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم بضائع تملكها المؤسسة ،

(ب) أودعت البضائع التي تملكها المؤسسة فقط لغرض تخزينها أو عرضها أو تسليمها ،

(ج) أودعت البضائع التي تملكها المؤسسة لغرض تحويلها من طرف مؤسسة أخرى ،

(د) إستعمل مركز ثابت للأعمال فقط لغرض شراء البضائع أو جمع المعلومات للمؤسسة

الفصل 4

المقيم

- 1- حسب مدلول هذه الإتفاقية تعني عبارة 'مقيم بدولة متعاقدة' كل شخص يخضع للضريبة بهذه الدولة بمقتضى تشريع هذه الدولة وذلك بحكم مقره أو محل إقامته أو مقر إدارته أو بحكم كل مقياس آخر مماثل. إلا أن هذه العبارة لا تشمل الأشخاص الذين لا يخضعون للضريبة في هذه الدولة إلا على المداخل المتأتية من موارد موجودة في تلك الدولة .
- 2- إذا أعتبر شخص وفقاً لأحكام الفقرة 1، مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقبتين تقع تسوية وضعيته على النحو التالي :
- (أ) يعتبر هذا الشخص مقيماً بالدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، أما إذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيماً بالدولة التي له بها علاقات شخصية وإقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية) .
- (ب) إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين ، يعتبر مقيماً بالدولة التي يقيم بها عادة .
- (ج) إذا كان يقيم عادة بكلتا الدولتين أو إذا لم يكن يقيم عادة بأي منهما ، يعتبر مقيماً بالدولة التي يحمل جنسيتها .
- (د) إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن يحمل جنسية أي منهما ، تبت السلط المختصة بالدولتين المتعاقبتين في المسألة بإتفاق مشترك .
- 3- إذا أعتبر وفقاً لأحكام الفقرة 1، شخص من غير الشخص الطبيعي ، مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإنه يعتبر مقيماً بالدولة التي يوجد فيها مقر إدارته الفعلية .

ح) تعني لفظة « مواطنين » :

- كل الأشخاص الطبيعيين الذين يجمعون جنسية دولة متعاقدة ،
- كل الأشخاص المعنويين وشركات الأشخاص والجمعيات المكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل بدولة متعاقدة .

ط) تعني عبارة « السلطة المختصة » :

- بالنسبة لهولندا : وزير المالية أو ممثله المرخص له في ذلك.
- بالنسبة للبلاد التونسية : وزير المالية أو ممثله المرخص له في ذلك .

2 - لتطبيق الإتفاقية من طرف دولة متعاقدة ، كل عبارة لم تعرف بصورة أخرى لها المعنى الذي يخص لها حسب تشريع هذه الدولة المتعلق بالضرائب التي هي موضوع الإتفاقية إلا إذا إقتضى السياق تأويلا مخالفا لذلك أو إذا لم تتفق السلط المختصة على تأويل موحد على أساس الفصل 24 من هذه المجلة .

الباب الثاني تعريف

الفصل 3

تعريف عامة

1 - حسب مدلول هذه الإتفاقية ما لم يفرض السياق تأويلا مخالفا :

(أ) تعني لفظة « هولندا » التراب الأوربي لمملكة هولندا والمناطق المحاذية للمياه الإقليمية لهولندا والتي وفقا للقانون الدولي يمكن أن تمارس داخلها حقوق السيادة لغاية إستكشاف وإستغلال هذه المناطق وكذلك مواردها الطبيعية.

(ب) تعني لفظة « تونس » تراب الجمهورية التونسية بما في ذلك المناطق المحاذية للمياه الإقليمية للبلاد التونسية والتي وفقا للقانون الدولي ، يمكن لتونس أن تباشر داخلها حقوق السيادة لغاية إستكشاف وإستغلال هذه المناطق وكذلك مواردها الطبيعية .

(ج) تعني عبارتا « دولة متعاقدة » و « الدولة المتعاقدة الأخرى » حسب السياق هولندا أو تونس وتعني عبارة « الدولتين المتعاقدتين » هولندا وتونس .

(د) تشمل لفظة « شخص » الأشخاص الطبيعيين و الشركات و كل مجموعات الأشخاص الأخرى.

(هـ) تعني لفظة « شركة » كل شخص معنوي أو كل كيان يعتبر بمثابة شخص معنوي قصد توظيف الضريبة.

(و) تعني عبارتا « مؤسسة دولة متعاقدة » و « مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى » على التوالي مؤسسة يستغلها مقيم بدولة متعاقدة ومؤسسة مستغلة من طرف مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(ز) تعني عبارة « النقل الدولي » كل نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة مستغلة من طرف مؤسسة يقع مقر إدارتها الفعلية بدولة متعاقدة إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة مستغلة بين نقاط توجد داخل الدولة المتعاقدة الأخرى ،

الفصل 2

الضرائب المعنية

- 1- تنطبق هذه الإتفاقية على الضرائب على الدخل المستخلصة لفائدة دولة متعاقدة أو فروعها السياسية أو مجموعاتها المحلية كيفما كانت طريقة الإستخلاص .
- 2- تعتبر كضرائب على الدخل ، الضرائب المستخلصة علي الدخل الجملي أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح المتأتية من التفويت في الأملاك المنقولة أو الأملاك العقارية والضرائب على المبلغ الجملي للأجور المدفوع من قبل المؤسسات وكذلك الضرائب على القيمة الزائدة .
- 3- إنّ الضرائب الحالية التي تنطبق عليها الإتفاقية هي بالخصوص :
 - أ) فيما يتعلّق بهولندا
 - الضريبة على الدخل ؛
 - الضريبة على المرتبات والأجور والجرايات ،
 - الضريبة على الشركات بما في ذلك حصة الحكومة في الأرباح الصافية المتأتية من إستغلال الموارد الطبيعية المحددة حسب قانون المناجم لسنة 1810 فيما يتعلّق بإسناد حق الإستغلال المستلزمة بداية من سنة 1967 أو بموجب قانون المناجم لسنة 1965 المتعلق بالجرف القاري
 - الضريبة على حصص الأسهم
 - (وقد سميت فيما بعد بالضرائب الهولندية)
 - ب) فيما يتعلّق بالبلاد التونسية :
 - الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و
 - الضريبة على الشركات ،
 - (وقد سميت فيما بعد بالضرائب التونسية)
- 4- تنطبق الإتفاقية أيضا على الضرائب من نوع مماثل أو مشابه الحديثة بعد تاريخ إمضاء هذه الإتفاقية والتي تضاف للضرائب الحالية أو تعوضها .وتبلغ السلط المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين لبعضها البعض التحويلات الهامة المدخلة على تشريعاتها الجبائية .

الباب الاول
ميدان تطبيق الإتفاقية

الفصل 1
الأشخاص المعنيون

تنطبق هذه الإتفاقية على الأشخاص المقيمين في دولة متعاقدة أو في كلتا الدولتين المتعاقدتين .

إنّ حكومة المملكة الهولندية

و

حكومة الجمهورية التونسية

رغبة منهما في أن تبرم بين الدولتين إتفاقية لتجنب الإزدواج
الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل قد
إتفقتا على الأحكام التالية :

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقيّة

بين المملكة الهولندية

و

الجمهورية التونسية

لإجتنباب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب
على الدُخل

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

**Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Tunesische
Republiek tot het vermijden van dubbele belasting en het
voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot
belastingen naar het inkomen**

De Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

en

de Regering van de Tunesische Republiek,

Geleid door de wens, dat door beide Staten een verdrag wordt gesloten tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen,

Zijn het volgende overeengekomen:

HOOFDSTUK I

REIKWIJDTE VAN HET VERDRAG

Artikel 1

Personen op wie het Verdrag van toepassing is

Dit Verdrag is van toepassing op personen die inwoner zijn van een of van beide Verdragsluitende Staten.

Artikel 2

Belastingen waarop het Verdrag van toepassing is

1. Dit Verdrag is van toepassing op belastingen naar het inkomen die, ongeacht de wijze van heffing, worden geheven ten behoeve van een van de Verdragsluitende Staten of van de staatkundige onderdelen of plaatselijke publiekrechtelijke lichamen daarvan.

2. Als belastingen naar het inkomen worden beschouwd alle belastingen die worden geheven naar het gehele inkomen, of naar bestanddelen van het inkomen, daaronder begrepen belastingen naar voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende of onroerende zaken, belastingen naar het totaalbedrag van de door ondernemingen betaalde lonen of salarissen, alsmede belastingen naar waardevermeerdering.

3. De bestaande belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, zijn in het bijzonder:

- a. in het geval van Nederland:

- (i) de inkomstenbelasting;
- (ii) de loonbelasting;
- (iii) de vennootschapsbelasting, daaronder begrepen het aandeel van de Regering in de nettowinsten behaald met de exploitatie van natuurlijke rijkdommen geheven krachtens de Mijwet 1810 met betrekking tot concessies uitgegeven vanaf 1967, of geheven krachtens de Nederlandse Mijwet continentaal plat 1965;

- (iv) de dividendbelasting;
(hierna te noemen: „Nederlandse belasting”);
 - b. in het geval van Tunesië:
 - (i) l'impôt sur le revenu des personnes physiques (de inkomstenbelasting voor natuurlijke personen);
 - (ii) l'impôt sur les sociétés (de vennootschapsbelasting);
(hierna te noemen: „Tunesische belasting”).

4. Het Verdrag is ook van toepassing op alle gelijke of in wezen gelijksoortige belastingen die na de datum van ondertekening van het Verdrag naast of in de plaats van de bestaande belastingen worden geheven. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten doen elkaar mededeling van alle belangrijke wijzigingen die in hun onderscheiden belastingwetgevingen zijn aangebracht.

HOOFDSTUK II

BEGRIPSBEPALINGEN

Artikel 3

Algemene begripsbepalingen

1. Voor de toepassing van dit Verdrag, tenzij de context anders vereist:

a. betekent de uitdrukking „Nederland” het deel van het Koninkrijk der Nederlanden dat in Europa is gelegen, en de buiten de territoriale wateren van Nederland gelegen gebieden waarop Nederland, in overeenstemming met het internationale recht, soevereine rechten kan uitoefenen met betrekking tot de exploratie en exploitatie van deze gebieden en de natuurlijke rijkdommen daarvan;

b. betekent de uitdrukking „Tunesië” het grondgebied van de Tunesische Republiek en de buiten de territoriale wateren van Tunesië gelegen gebieden waarop Tunesië, in overeenstemming met het internationale recht, soevereine rechten kan uitoefenen met betrekking tot de exploratie en exploitatie van deze gebieden en de natuurlijke rijkdommen daarvan;

c. betekenen de uitdrukkingen „een Verdragsluitende Staat” en „de andere Verdragsluitende Staat” Nederland of Tunesië, naar gelang van het geval; betekent de uitdrukking „de beide Verdragsluitende Staten” Nederland en Tunesië;

d. omvat de uitdrukking „persoon” een natuurlijke persoon, een lichaam en elke andere vereniging van personen;

e. betekent de uitdrukking „lichaam” elke rechtspersoon of elke eenheid die voor de belastingheffing als een rechtspersoon wordt beschouwd;

f. betekenen de uitdrukkingen „onderneming van een Verdragsluitende Staat” en „onderneming van de andere Verdragsluitende Staat” onderscheidenlijk een onderneming gedreven door een inwoner van een Verdragsluitende Staat en een onderneming gedreven door een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat;

g. betekent de uitdrukking „internationaal verkeer” alle vervoer met een schip of een luchtvaartuig geëxploiteerd door een onderneming waarvan de plaats van de werkelijke leiding in een Verdragsluitende Staat is gelegen, behalve wanneer het schip of luchtvaartuig uitsluitend wordt geëxploiteerd tussen plaatsen die in de andere Verdragsluitende Staat zijn gelegen;

h. betekent de uitdrukking „onderdanen”:

(i) alle natuurlijke personen die de nationaliteit van een Verdragsluitende Staat bezitten;

(ii) alle rechtspersonen, vennootschappen en verenigingen die hun rechtspositie als zodanig ontlene aan de wetgeving die in een Verdragsluitende Staat van kracht is;

i. betekent de uitdrukking „bevoegde autoriteit”:

(i) in het geval van Nederland: de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger;

(ii) in het geval van Tunesië: de Minister belast met de Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger.

2. Voor de toepassing van het Verdrag door een Verdragsluitende Staat heeft elke daarin niet omschreven uitdrukking de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens het recht van die Staat met betrekking tot de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, tenzij de context anders vereist of de bevoegde autoriteiten het eens worden over een gemeenschappelijke uitlegging op basis van artikel 24 van dit Verdrag.

Artikel 4

Inwoner

1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „inwoner van een Verdragsluitende Staat” iedere persoon die, ingevolge de wetgeving van die Staat, aldaar aan belasting is onderworpen op grond van zijn woonplaats, verblijf, plaats van leiding of enige andere soortgelijke omstandigheid. Deze uitdrukking omvat echter niet een persoon die in die Staat slechts aan belasting is onderworpen ter zake van inkomsten uit bronnen in die Staat.

2. Indien een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragsluitende Staten is, wordt zijn positie als volgt bepaald:

a. hij wordt geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft; indien hij in beide Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarmede zijn persoonlijke en economische betrekkingen het nauwst zijn (middelpunt van de levensbelangen);

b. indien niet kan worden bepaald in welke Staat hij het middelpunt van zijn levensbelangen heeft, of indien hij in geen van de Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij gewoonlijk verblijft;

c. indien hij in beide Staten of in geen van beide gewoonlijk verblijft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarvan hij onderdaan is;

d. indien hij onderdaan is van beide Staten of van geen van beide, regelen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten de aan gelegenheid in onderlinge overeenstemming.

3. Indien een andere dan een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragsluitende Staten is, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar de plaats van zijn werkelijke leiding is gelegen.

Artikel 5

Vaste inrichting

1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „vaste inrichting” een vaste bedrijfsinrichting door middel waarvan de werkzaamheden van een onderneming geheel of gedeeltelijk worden uitgeoefend.

2. De uitdrukking „vaste inrichting” omvat in het bijzonder:

a. een plaats waar leiding wordt gegeven;

b. een filiaal;

c. een kantoor;

d. een fabriek;

e. een werkplaats, en

f. een mijn, een olie- of gasbron, een steengroeve of een andere plaats waar natuurlijke rijkdommen worden gewonnen.

3. Als vaste inrichting wordt beschouwd de plaats van uitvoering van een bouwwerk of van constructie- of montagewerkzaamheden of van werkzaamheden van toezichthoudende aard die aldaar worden uitgeoefend, indien de duur van dit bouwwerk of deze werkzaamheden zes maanden overschrijdt.

4. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt een vaste inrichting niet aanwezig geacht, indien:

a. gebruik wordt gemaakt van inrichtingen, uitsluitend voor opslag, uitstalling of aflevering van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar;

b. een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar wordt aangehouden, uitsluitend voor opslag, uitstalling of aflevering;

c. een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar wordt aangehouden, uitsluitend voor bewerking of verwerking door een andere onderneming;

d. een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming goederen of koopwaar aan te kopen of inlichtingen in te winnen;

e. een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming enige andere werkzaamheid uit te oefenen, die van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheid heeft;

f. een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend voor een combinatie van de in de onderdelen a. tot en met e. genoemde werkzaamheden, mits het totaal van de werkzaamheden van de vaste bedrijfsinrichting dat uit deze combinatie voortvloeit van voorbereidende aard is of het karakter van hulp-werkzaamheid heeft.

5. Indien een persoon – niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger waarop het zevende lid van toepassing is – voor een onderneming werkzaam is, en een machtiging bezit om namens de onderneming overeenkomsten af te sluiten en dit recht in een Verdragsluitende Staat gewoonlijk uitoefent, wordt die onderneming, niettegenstaande de bepalingen van het eerste en tweede lid, geacht in die Staat een vaste inrichting te hebben met betrekking tot de werkzaamheden die die persoon voor de onderneming verricht, tenzij de werkzaamheden van die persoon beperkt blijven tot die werkzaamheden genoemd in het vierde lid, die, indien zij worden uitgeoefend door middel van een vaste bedrijfsinrichting, deze vaste bedrijfsinrichting op grond van de bepalingen van dat lid niet tot een vaste inrichting zouden maken.

6. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt een verzekeringsonderneming van een Verdragsluitende Staat, behoudens in geval van herverzekering, geacht een vaste inrichting in de andere Staat te bezitten, indien zij op het grondgebied van die Staat premies int of risico's verzekert die aldaar worden gelopen, door tussenkomst van een persoon niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger waarop het zevende lid van toepassing is.

7. Een onderneming wordt niet geacht een vaste inrichting in een Verdragsluitende Staat te bezitten alleen op grond van de omstandigheid dat zij aldaar zaken doet door bemiddeling van een makelaar, een commissionair of enige andere onafhankelijke vertegenwoordiger, mits deze personen in de normale uitoefening van hun bedrijf handelen.

8. Alleen de omstandigheid dat een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat, een lichaam beheerst of door een lichaam wordt beheerst, dat inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat of dat in

die andere Staat zaken doet (hetzij door middel van een vaste inrichting, hetzij op andere wijze), stempelt een van beide lichamen niet tot een vaste inrichting van het andere.

HOOFDSTUK III

BELASTINGHEFFING NAAR HET INKOMEN

Artikel 6

Inkomsten uit onroerende zaken

1. Inkomsten verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat uit onroerende zaken (daaronder begrepen voordelen uit landbouw- of bosbedrijven) die in de andere Verdragsluitende Staat zijn gelegen, mogen in die andere Staat worden belast.

2. De uitdrukking „onroerende zaken” heeft de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens het recht van de Verdragsluitende Staat waar de desbetreffende zaken zijn gelegen. De uitdrukking omvat in ieder geval de zaken die bij de onroerende zaken behoren, levende en dode have van landbouw- en bosbedrijven, rechten waarop de bepalingen van het privaatrecht betreffende de grondeigendom van toepassing zijn, vruchtgebruik van onroerende zaken en rechten op veranderlijke of vaste vergoedingen ter zake van de exploitatie, of concessie tot exploitatie, van minerale aardlagen, bronnen en andere natuurlijke rijkdommen. Schepen en luchtvaartuigen worden niet als onroerende zaken beschouwd.

3. De bepalingen van het eerste lid zijn van toepassing op inkomsten verkregen uit de rechtstreekse exploitatie, uit het verhuren of verpachten, alsmede uit elke andere vorm van exploitatie van onroerende zaken.

4. De bepalingen van het eerste en derde lid zijn ook van toepassing op inkomsten uit onroerende zaken van een onderneming en op inkomsten uit onroerende zaken die worden gebruikt voor het verrichten van zelfstandige arbeid.

Artikel 7

Winst uit onderneming

1. De voordelen van een onderneming van een Verdragsluitende Staat zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij de onderneming in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting. Indien de onderneming aldus haar bedrijf uitoefent, mogen de voordelen van de onderneming in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste inrichting kunnen worden toegerekend.

2. Onder voorbehoud van de bepalingen van het derde lid worden, indien een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, in elk van de Verdragsluitende Staten aan die vaste inrichting de voordelen toegerekend, die zij geacht zou kunnen worden te behalen, indien zij een zelfstandige onderneming zou zijn, die dezelfde of soortgelijke werkzaamheden zou uitoefenen onder dezelfde of soortgelijke omstandigheden en die geheel onafhankelijk transacties zou aangaan met de onderneming waarvan zij een vaste inrichting is.

3. Bij het bepalen van de voordelen van een vaste inrichting worden in aftrek toegelaten kosten – daaronder begrepen kosten van de leiding en algemene beheerskosten – die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, hetzij in de Staat waar de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders.

4. Geen voordelen worden aan een vaste inrichting toegerekend enkel op grond van aankoop door die vaste inrichting van goederen of koopwaar voor de onderneming.

5. Voor de toepassing van de voorgaande leden worden de aan de vaste inrichting toe te rekenen voordelen van jaar tot jaar volgens dezelfde methode bepaald, tenzij er een goede en genoegzame reden bestaat hiervan af te wijken.

6. Indien in de voordelen bestanddelen zijn begrepen, die afzonderlijk in andere artikelen van dit Verdrag worden behandeld, worden de bepalingen van die artikelen niet aangetast door de bepalingen van dit artikel.

Artikel 8

Zee- en luchtvaart

1. Voordelen uit de exploitatie van schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

2. Indien de plaats van de werkelijke leiding van een zeescheepvaartonderneming zich aan boord van een schip bevindt, wordt deze plaats geacht te zijn gelegen in de Verdragsluitende Staat waar de thuishaven van het schip is gelegen, of, indien er geen thuishaven is, in de Verdragsluitende Staat waarvan de exploitant van het schip inwoner is.

3. De bepalingen van het eerste lid zijn ook van toepassing op voordelen uit de deelneming in een „pool”, een gemeenschappelijke onderneming of een internationaal opererend agentschap.

Artikel 9¹⁾

1. Indien

a. een onderneming van een Verdragsluitende Staat onmiddellijk of middellijk deelneemt aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat, of

b. dezelfde personen onmiddellijk of middellijk deelnemen aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van een Verdragsluitende Staat en een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat,

en in het ene of in het andere geval tussen de beide ondernemingen in hun handelsbetrekkingen of financiële betrekkingen voorwaarden worden overeengekomen of opgelegd, die afwijken van die welke zouden worden overeengekomen tussen onafhankelijke ondernemingen, mogen alle voordelen die een van de ondernemingen zonder deze voorwaarden zou hebben behaald, maar ten gevolge van die voorwaarden niet heeft behaald, worden begrepen in de voordelen van die onderneming en dienovereenkomstig worden belast.

2. Indien een Verdragsluitende Staat in de voordelen van een onderneming van die Staat voordelen begrijpt – en dienovereenkomstig belast – ter zake waarvan een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat in die andere Staat in de belastingheffing is betrokken en deze voordelen bestaan uit voordelen welke de onderneming van de eerstbedoelde Staat zou hebben behaald indien tussen de beide ondernemingen zodanige voorwaarden zouden zijn overeengekomen als die welke tussen onafhankelijke ondernemingen zouden zijn overeengekomen, zal die andere Staat het bedrag aan belasting dat in die Staat over die voordelen is geheven, dienovereenkomstig herzien. Bij deze herziening wordt rekening gehouden met de overige bepalingen van dit Verdrag en plegen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten zo nodig met elkaar overleg.

Artikel 10

Dividenden

1. Dividenden betaald door een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat, aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Deze dividenden mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, overeenkom-

¹⁾ Lees voor opschrift: „*Gelieerde ondernemingen*”.

stig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de genietter de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden is, mag de aldus geheven belasting niet overschrijden:

a. 0 percent van het brutobedrag van de dividenden, indien de uiteindelijk gerechtigde een lichaam is dat onmiddellijk ten minste 10 percent bezit van het kapitaal van het lichaam dat de dividenden betaalt;

b. 20 percent van het brutobedrag van de dividenden, in alle andere gevallen.

De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten regelen de wijze van toepassing van deze beperkingen, indien ze dat noodzakelijk achten.

Dit lid laat onverlet de belastingheffing van het lichaam ter zake van de winst waaruit de dividenden worden betaald.

3. De bepalingen van het eerste lid en het tweede lid, onderdeel a, zullen van toepassing zijn op voorwaarde dat de betrekking tussen het lichaam dat de dividenden betaalt, en de genietter van deze dividenden niet hoofdzakelijk is aangegaan of wordt gehandhaafd teneinde het verlaagde percentage in de zin van het tweede lid, onderdeel a, te genieten.

4. De uitdrukking „dividenden”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit aandelen, winstaandelen of winstbewijzen, mijn-aandelen, oprichtersaandelen of andere rechten die aanspraak geven op een aandeel in de winst, alsmede inkomsten uit schuldvorderingen die aanspraak geven op een aandeel in de winst, alsmede inkomsten uit andere vennootschappelijke rechten, die door de belastingwetgeving van de Staat waarvan het lichaam dat de uitdeling doet inwoner is, op dezelfde wijze aan de belastingheffing worden onderworpen als inkomsten uit aandelen.

5. De bepalingen van het eerste en tweede lid zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

6. Indien een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat, voordelen of inkomsten verkrijgt uit de andere Verdragsluitende Staat, mag die andere Staat geen belasting heffen op de dividenden die door het lichaam worden betaald aan personen die geen inwoner zijn van die andere Staat, noch de niet-uitgedeelde winst van het lichaam onderwerpen aan een belasting op niet-uitgedeelde winst, zelfs indien de betaalde

dividenden of de niet-uitgedeelde winst geheel of gedeeltelijk bestaan uit voordelen of inkomsten die uit die andere Staat afkomstig zijn.

Artikel 11

Interest

1. Interest afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mag in die andere Staat worden belast.

2. Deze interest mag echter ook in de Staat waaruit hij afkomstig is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de genietter de uiteindelijk gerechtigde tot de interest is, mag de aldus geheven belasting 10 percent van het brutobedrag van de interest niet overschrijden.

3. Niettegenstaande de bepalingen van het tweede lid, is interest afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat die de uiteindelijk gerechtigde tot de interest is, slechts in die andere Staat belastbaar, indien de interest:

a. wordt betaald ter zake van een obligatie of een schuldbewijs of een andere soortgelijke verplichting van de overheid van een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan; of

b. wordt betaald ter zake van leningen van elke soort verstrekt door de overheid van de andere Verdragsluitende Staat, een staatkundig onderdeel daarvan, een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan, de Centrale Bank van die andere Staat of een rechtspersoon (daaronder begrepen financiële instellingen) die wordt beheerst door die Staat of door een staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan.

4. De uitdrukking „interest”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit schuldvorderingen van welke aard ook, al dan niet verzekerd door hypotheek, met uitzondering van inkomsten uit schuldvorderingen die aanspraak geven op een aandeel in de winst van de schuldenaar, en in het bijzonder inkomsten uit overheidsleningen en inkomsten uit obligaties of schuldbewijzen, daaronder begrepen de aan zodanige leningen, obligaties of schuldbewijzen verbonden premies en prijzen. In rekening gebrachte boete voor te late betaling wordt voor de toepassing van dit artikel niet als interest aangemerkt.

5. De bepalingen van het eerste, tweede en derde lid zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is, een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en de vor-

dering uit hoofde waarvan de interest wordt betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

6. Interest wordt geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn, indien hij wordt betaald door die Staat zelf, door een staatkundig onderdeel, door een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam of door een inwoner van die Staat. Indien evenwel de persoon die de interest betaalt, of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor de schuld ter zake waarvan de interest wordt betaald, was aangegaan en deze interest ten laste komt van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, wordt deze interest geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vaste middelpunt is gevestigd.

7. Indien, wegens een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de betaalde interest, gelet op de schuldvordering ter zake waarvan deze wordt betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, vinden de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag toepassing.

In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 12

Royalty's

1. Royalty's afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Deze royalty's mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de genieter de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's is, mag de aldus geheven belasting 11 percent van het brutobedrag van de royalty's niet overschrijden.

3. De uitdrukking „royalty's”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent vergoedingen van welke aard ook voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap, van bioscoop- of televisiefilms, van een octrooi, een fabrieks- of handelsmerk, een tekening of model, een plan, een geheim recept of een geheime werkwijze, dan wel voor het gebruik van, of het recht van gebruik van, nijverheids- en handelsuitrusting of

wetenschappelijke uitrusting (met uitzondering van vergoedingen voor het verhuren van schepen en luchtvaartuigen gebruikt in internationaal verkeer) en voor inlichtingen omtrent ervaringen op het gebied van nijverheid, handel of wetenschap, alsmede voor technische of economische studies, of voor technische diensten verleend in de Staat waaruit de vergoedingen afkomstig zijn.

4. De bepalingen van het eerste lid zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn, een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak uit hoofde waarvan de royalty's worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

5. Royalty's worden geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn, indien zij worden betaald door die Staat zelf, door een staatkundig onderdeel, door een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam of door een inwoner van die Staat. Indien evenwel de persoon die de royalty's betaalt, of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor het contract op grond waarvan de royalty's worden betaald, was gesloten, en deze royalty's ten laste komen van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, worden deze royalty's geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vaste middelpunt is gevestigd.

6. Indien, wegens een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de royalty's, gelet op het gebruik, het recht of de inlichtingen waarvoor zij worden betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, vinden de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 13

Vermogenswinsten

1. Voordelen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat uit de vervreemding van onroerende zaken, zoals bedoeld in artikel 6 en die zijn gelegen in de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat heeft, of van roerende goederen die behoren tot een vast middelpunt dat een inwoner van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor het verrichten van zelfstandige arbeid, daaronder begrepen voordelen verkregen uit de vervreemding van de vaste inrichting (alleen of met de gehele onderneming) of van het vaste middelpunt, mogen in die andere Staat worden belast.

3. Voordelen verkregen uit de vervreemding van schepen of luchtvaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd, of van roerende goederen die worden gebruikt bij de exploitatie van deze schepen of luchtvaartuigen, zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen; de plaats van de werkelijke leiding wordt, in voorkomend geval, vastgesteld overeenkomstig de bepalingen van artikel 8, tweede lid.

4. Voordelen verkregen uit de vervreemding van alle andere goederen dan die bedoeld in het eerste, tweede en derde lid zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waarvan de vervreemder inwoner is.

5. De bepalingen van het vierde lid tasten niet aan het recht van elk van de Verdragsluitende Staten overeenkomstig zijn eigen wetgeving belasting te heffen op voordelen die uit de vervreemding van aandelen of winstbewijzen die deel uitmaken van een aanmerkelijk belang in het kapitaal van een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat overeenkomstig zijn eigen wetgeving, worden verkregen door een natuurlijke persoon die inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat en die in de loop van de laatste drie jaren voorafgaande aan het jaar van de vervreemding van de aandelen of winstbewijzen inwoner van de eerstbedoelde Staat is geweest.

Artikel 14

Zelfstandige arbeid

1. Voordelen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat in de uitoefening van een vrij beroep of ter zake van andere werkzaamheden van zelfstandige aard, zijn slechts in die Staat belastbaar. Deze voordelen mogen echter ook in de andere Verdragsluitende Staat worden belast in de volgende gevallen:

a. indien deze inwoner in de andere Verdragsluitende Staat voor het verrichten van zijn werkzaamheden geregeld over een vast middelpunt beschikt; in dat geval mag slechts het deel van de voordelen, dat aan dat vaste middelpunt kan worden toegerekend, in de andere Verdragsluitende Staat worden belast; of

b. indien hij in de andere Verdragsluitende Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken die in het desbetreffende belastingjaar een totaal van 183 of meer dagen belopen; in dat geval mag slechts het deel van de voordelen, dat verkregen wordt uit de werkzaamheden uitgeoefend in die andere Staat, in die andere Staat worden belast.

2. De uitdrukking „vrij beroep” omvat in het bijzonder zelfstandige werkzaamheden op het gebied van wetenschap, letterkunde, kunst, opvoeding of onderwijs, alsmede de zelfstandige werkzaamheden van artsen, advocaten, technici, architecten, tandartsen en accountants.

Artikel 15

Niet-zelfstandige arbeid

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van de artikelen 16, 18, 19 en 20 zijn salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking slechts in die Staat belastbaar, tenzij de dienstbetrekking in de andere Verdragsluitende Staat wordt uitgeoefend. Indien de dienstbetrekking aldaar wordt uitgeoefend, mag de ter zake daarvan verkregen beloning in die andere Staat worden belast.

2. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste lid is de beloning verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een in de andere Verdragsluitende Staat uitgeoefende dienstbetrekking slechts in de eerstbedoelde Staat belastbaar, indien:

a. de genietter in de andere Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken die in het desbetreffende belastingjaar een totaal van 183 dagen niet te boven gaan, en

b. de beloning wordt betaald door of namens een werkgever die geen inwoner van de andere Staat is, en

c. de beloning niet ten laste komt van een vaste inrichting die, of van een vast middelpunt dat de werkgever in de andere Staat heeft.

3. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel is de beloning genoten door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking uitgeoefend aan boord van een schip of luchtvaartuig dat in internationaal verkeer wordt geëxploiteerd, slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 16

Beheerders, bestuurders en commissarissen van vennootschappen

Tantièmes, presentiegelden en andere beloningen, verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat in zijn hoedanigheid van lid van de raad van beheer of van de raad van toezicht van een lichaam dat inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

Artikel 17

Artiesten en sportbeoefenaars

1. Niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 14 en 15 mogen voordelen of inkomsten, verkregen door een inwoner van een Verdragssluitende Staat als artiest, zoals een toneelspeler, film-, radio-, of televisie-artiest of een musicus, of als sportbeoefenaar, uit zijn persoonlijke werkzaamheden als zodanig die worden verricht in de andere Verdragssluitende Staat, worden belast in die andere Staat.

2. Indien voordelen of inkomsten ter zake van persoonlijke werkzaamheden die door een artiest of een sportbeoefenaar in die hoedanigheid worden verricht, niet aan de artiest of sportbeoefenaar zelf toekomen, maar aan een andere persoon, mogen die voordelen of inkomsten, niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 7, 14 en 15, worden belast in de Verdragssluitende Staat waar de werkzaamheden van de artiest of de sportbeoefenaar worden verricht.

Artikel 18

Pensioenen

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van artikel 19, tweede lid, zijn pensioenen en andere soortgelijke beloningen betaald aan een inwoner van een Verdragssluitende Staat ter zake van een vroegere dienstbetrekking, slechts in die Staat belastbaar.

2. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste lid mogen pensioenen en andere soortgelijke beloningen die geen periodiek karakter dragen en ter zake van een in de andere Verdragssluitende Staat uitgeoefende vroegere dienstbetrekking worden betaald aan een inwoner van een Verdragssluitende Staat, in die andere Staat worden belast.

3. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste lid zijn pensioenen en andere uitkeringen betaald met toepassing van de socialezekerheidswetgeving van een Verdragssluitende Staat slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 19

Overheidsfuncties

1. a. Beloningen, niet zijnde pensioenen, betaald door een Verdragssluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam, zijn slechts in die Staat belastbaar.

b. Deze beloningen zijn echter slechts in de andere Verdragssluitende Staat belastbaar indien de diensten in die Staat worden bewezen en de natuurlijke persoon een inwoner is van die Staat, die:

- (i) onderdaan is van die Staat, of
- (ii) niet uitsluitend voor het verrichten van de diensten inwoner van die Staat werd.

2. a. Pensioenen betaald door, of uit fondsen in het leven geroepen door, een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam, zijn slechts in die Staat belastbaar.

b. Deze pensioenen zijn echter slechts in de andere Verdragsluitende Staat belastbaar, indien de natuurlijke persoon inwoner en onderdaan is van die Staat.

3. De bepalingen van de artikelen 15, 16 en 18 zijn van toepassing op beloningen en pensioenen ter zake van diensten bewezen in het kader van een op winst gericht bedrijf, uitgeoefend door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan.

Artikel 20

Studenten, stagiaires en leerlingen

Een student, een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon of een leerling die onmiddellijk voorafgaand aan zijn bezoek aan een Verdragsluitende Staat inwoner is of was van de andere Verdragsluitende Staat en die uitsluitend voor zijn studie of opleiding in de eerstbedoelde Staat verblijft, is in die Staat vrijgesteld van belasting ter zake van:

a. betalingen die hij ontvangt ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding, mits deze betalingen aan hem worden gedaan uit bronnen buiten die Staat, en

b. beloningen die hij ontvangt met de uitoefening van werkzaamheden in die Staat teneinde de noodzakelijke middelen voor zijn onderhoud aan te vullen en ten behoeve van zijn studie of opleiding, en die per kalenderjaar 4000 Nederlandse guldens of de tegenwaarde daarvan in Tunesische dinars niet te boven gaan, zulks voor een tijdvak van niet meer dan vijf jaren van de datum af waarop hij voor de eerste keer in die Staat aankomt.

Artikel 21

Overige inkomsten

1. Bestanddelen van het inkomen van een inwoner van een Verdragsluitende Staat, van waaruit ook afkomstig, die niet in de voorgaande artikelen van dit Verdrag zijn behandeld, zijn slechts in die Staat belastbaar.

2. De bepalingen van het eerste lid zijn niet van toepassing op inkomsten, niet zijnde inkomsten uit onroerende zaken, zoals omschreven in artikel 6, tweede lid, indien de genietter van die inkomsten, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak ter zake waarvan de inkomsten worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

HOOFDSTUK IV

VERMIJDING VAN DUBBELE BELASTING

Artikel 22

Vermijding van dubbele belasting

Dubbele belasting wordt op de volgende wijze vermeden:

1. Nederland is bevoegd bij het heffen van belasting van zijn inwoners in de grondslag waarnaar de belasting wordt geheven, de bestanddelen van het inkomen te begrijpen, die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag in Tunesië mogen worden belast.

2. Indien echter een inwoner van Nederland bestanddelen van het inkomen verkrijgt die volgens artikel 6, artikel 7, artikel 10, vijfde lid, artikel 11, vijfde lid, artikel 12, vierde lid, artikel 13, eerste en tweede lid, artikel 14, artikel 15, eerste lid, artikel 18, derde lid, artikel 19, eerste lid, onderdeel a, en tweede lid, onderdeel a, en artikel 21, tweede lid, van dit Verdrag in Tunesië mogen worden belast en die in de in het eerste lid bedoelde grondslag zijn begrepen, stelt Nederland deze bestanddelen vrij door een vermindering van de Nederlandse belasting toe te staan. Deze vermindering wordt berekend overeenkomstig de bepalingen in de Nederlandse wetgeving, onder handhaving van het beginsel van de vrijstelling. Te dien einde worden genoemde bestanddelen geacht te zijn begrepen in het totale bedrag van de bestanddelen van het inkomen die in gevolge die bepalingen van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

3. Nederland verleent voorts een aftrek op de aldus berekende Nederlandse belasting voor die bestanddelen van het inkomen die volgens artikel 10, tweede lid, artikel 11, tweede lid, artikel 12, tweede lid, artikel 16 en artikel 17 van dit Verdrag in Tunesië mogen worden belast, in zoverre deze bestanddelen in de in het eerste lid bedoelde grondslag zijn begrepen.

Het bedrag van deze aftrek is gelijk aan de in Tunesië over deze bestanddelen van het inkomen betaalde belasting, maar bedraagt niet meer dan het bedrag van de vermindering die zou zijn verleend indien

de aldus in de belastbare grondslag begrepen bestanddelen van het inkomen de enige bestanddelen van het inkomen zouden zijn geweest, die uit hoofde van de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

4. Voor de toepassing van de verrekening met de belasting in Nederland verschuldigd ter zake van dividenden, interest en royalty's worden deze categorieën van inkomsten geacht feitelijk aan betaling van belasting in Tunesië onderworpen te zijn geweest binnen de grenzen van de percentages waarin dit Verdrag voorziet, en zulks niettegenstaande de vrijstelling of vermindering van belasting die door Tunesië ter zake daarvan wordt verleend uit hoofde van zijn nationale wetgeving.

Voor de toepassing van de voorgaande bepalingen van dit lid met betrekking tot dividenden worden deze, in geval van belastingheffing in Nederland, geacht feitelijk aan de belasting in Tunesië onderworpen te zijn geweest naar het percentage waarin artikel 10, tweede lid, onderdeel b, voorziet, en zulks ongeacht het percentage van deelneming in het kapitaal van het lichaam dat de dividenden betaalt.

De bepalingen van dit lid zijn van toepassing gedurende een tijdvak van 15 jaren te rekenen vanaf de datum van inwerkingtreding van dit Verdrag. Dit tijdvak wordt telkens voor de duur van 10 jaren stilzwijgend verlengd behoudens uitdrukkelijke opzegging door de autoriteiten van een Verdragsluitende Staat, en zulks 6 maanden vóór het einde van de bedoelde periode.

5. Indien een inwoner van Tunesië inkomsten verkrijgt die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag in Nederland mogen worden belast, verleent Tunesië, onder voorbehoud van de bepalingen van de nationale wet, op de belasting die het heft over de inkomsten van die inwoner, een vermindering die gelijk is aan de in Nederland over het inkomen betaalde belasting. Deze vermindering overschrijdt evenwel niet het deel van de belasting naar het inkomen, zoals deze is berekend vóór het verlenen van de vermindering, dat kan worden toegerekend aan de inkomsten die in Nederland mogen worden belast.

Voor de toepassing van dit lid worden de belastingen bedoeld in artikel 2, derde lid, onderdeel a, en vierde lid, beschouwd als belasting naar het inkomen.

6. Indien een inwoner van een Verdragsluitende Staat voordelen verkrijgt die overeenkomstig de bepalingen van artikel 13, vijfde lid, of inkomsten die overeenkomstig de bepalingen van artikel 18, tweede lid, in de andere Verdragsluitende Staat mogen worden belast, verleent die andere Staat een vermindering op zijn belasting over genoemde voordelen of inkomsten tot een bedrag dat gelijk is aan de belasting van de eerstbedoelde Staat, die in voorkomend geval betrekking heeft op deze voordelen of inkomsten.

HOOFDSTUK V

BIJZONDERE BEPALINGEN

Artikel 23

Non-discriminatie

1. Onderdanen van een Verdragsluitende Staat worden in de andere Verdragsluitende Staat niet aan enige belastingheffing of daarmede verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmede verband houdende verplichtingen waaraan onderdanen van die andere Staat onder dezelfde omstandigheden zijn of kunnen worden onderworpen. Deze bepaling is, niettegenstaande het bepaalde in artikel 1, ook van toepassing op personen die geen inwoners zijn van een of van beide Verdragsluitende Staten.

2. De belastingheffing van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat heeft in de andere Verdragsluitende Staat, is in die andere Staat niet ongunstiger dan de belastingheffing van ondernemingen van die andere Staat, die dezelfde werkzaamheden uitoefenen. Deze bepaling mag niet aldus worden uitgelegd, dat zij een Verdragsluitende Staat verplicht aan inwoners van de andere Verdragsluitende Staat bij de belastingheffing de persoonlijke aftrekken, tegemoetkomingen en verminderingen uit hoofde van de samenstelling van het gezin of gezinslasten te verlenen, die eerstbedoelde Staat aan zijn eigen inwoners verleent.

3. Behalve indien de bepalingen van artikel 9, eerste lid, artikel 11, zevende lid of artikel 12, zesde lid, van toepassing zijn, zijn interest, royalty's en andere uitgaven, betaald door een onderneming van een Verdragsluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, bij de vaststelling van de belastbare winst van die onderneming onder dezelfde voorwaarden aftrekbaar als wanneer zij betaald waren aan een inwoner van de eerstbedoelde Staat.

4. Ondernemingen van een Verdragsluitende Staat, waarvan het kapitaal geheel of ten dele, onmiddellijk of middellijk, in het bezit is van of wordt beheerst door een of meer inwoners van de andere Verdragsluitende Staat, worden in de eerstbedoelde Staat niet aan enige belastingheffing of daarmede verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmede verband houdende verplichtingen waaraan andere, soortgelijke ondernemingen van de eerstbedoelde Staat zijn of kunnen worden onderworpen.

5. De bepalingen van dit artikel zijn, niettegenstaande de bepalingen van artikel 2, van toepassing op belastingen van elke soort en benaming.

Artikel 24

Regeling voor onderling overleg

1. Indien een persoon van oordeel is dat de maatregelen van een of van beide Verdragsluitende Staten voor hem leiden of zullen leiden tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van dit Verdrag, kan hij, ongeacht de rechtsmiddelen waarin de nationale wetgeving van die Staten voorziet, zijn geval voorleggen aan de bevoegde autoriteit van de Verdragsluitende Staat waarvan hij inwoner is, of, indien zijn geval valt onder artikel 23, eerste lid, aan die van de Verdragsluitende Staat waarvan hij onderdaan is. Het geval moet worden voorgelegd binnen drie jaar nadat de maatregel die leidt tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van het Verdrag, voor het eerst ter kennis is gebracht.

2. De bevoegde autoriteit tracht, indien het bezwaar haar gegrond voorkomt en indien zij niet zelf in staat is tot een bevredigende oplossing te komen, de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming met de bevoegde autoriteit van de andere Verdragsluitende Staat te regelen teneinde een belastingheffing die niet in overeenstemming is met het Verdrag, te vermijden.

De overeengekomen regeling wordt uitgevoerd ongeacht de termijnen waarin de nationale wetgeving van de Verdragsluitende Staten voorziet.

3. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten trachten moeilijkheden of twijfelpunten die mochten rijzen met betrekking tot de uitlegging of de toepassing van het Verdrag in onderlinge overeenstemming op te lossen.

Zij kunnen ook met elkaar overleg plegen teneinde dubbele belasting ongedaan te maken in gevallen waarin het Verdrag niet voorziet.

4. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten kunnen zich rechtstreeks met elkaar in verbinding stellen teneinde een overeenstemming zoals bedoeld in de voorgaande leden te bereiken.

Artikel 25

Uitwisseling van inlichtingen

1. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten wisselen die inlichtingen uit, die nodig zijn om uitvoering te geven aan de bepalingen van dit Verdrag, en in het bijzonder om fraude en het ontgaan van belasting te voorkomen.

Elke aldus uitgewisselde inlichting wordt geheim gehouden en niet ter kennis gebracht van andere personen of autoriteiten dan die belast met de vaststelling of invordering van de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is.

2. In geen geval worden de bepalingen van het eerste lid zo uitgelegd dat zij een Verdragsluitende Staat de verplichting opleggen:

- a. administratieve maatregelen te nemen, die in strijd zijn met de wetgeving of de administratieve praktijk van die of van de andere Verdragsluitende Staat;
- b. inlichtingen te verstrekken, die niet verkrijgbaar zijn krachtens de wetgeving of in de normale gang van zaken in de administratie van die of van de andere Verdragsluitende Staat;
- c. inlichtingen te verstrekken, die een handels-, bedrijfs- of beroepsgeheim of een fabrieks- of handelswerkwijze zouden onthullen, of inlichtingen waarvan het verstrekken in strijd zou zijn met de openbare orde.

Artikel 26

Diplomatieke en consulaire ambtenaren

1. De bepalingen van dit Verdrag tasten in geen enkel opzicht de fiscale voorrechten aan die diplomatieke en consulaire ambtenaren ontleenen aan de algemene regels van het volkenrecht of aan de bepalingen van bijzondere overeenkomsten.
2. Voor de toepassing van dit Verdrag wordt een natuurlijke persoon die deel uitmaakt van een diplomatieke of consulaire vertegenwoordiging van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat of in een derde Staat en die onderdaan is van de zendstaat, geacht inwoner van de zendstaat te zijn, indien hij aldaar aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen is onderworpen als inwoners van die Staat.
3. Het Verdrag is niet van toepassing op internationale organisaties, hun organen of functionarissen, noch op leden van een diplomatieke of consulaire vertegenwoordiging van een derde Staat, indien zij zich op het grondgebied van een Verdragsluitende Staat bevinden en zij in geen van de beide Verdragsluitende Staten aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen zijn onderworpen als inwoners van die Staat.

HOOFDSTUK VI

SLOTBEPALINGEN

Artikel 27

Inwerkingtreding

1. Dit Verdrag dient te worden bekrachtigd en de akten van bekrachtiging worden langs diplomatieke weg uitgewisseld.
2. Dit Verdrag treedt in werking op de dertigste dag na de datum van de uitwisseling van de akten van bekrachtiging en vindt toepassing:

- (i) met betrekking tot aan de bron geheven belastingen: op inkomsten betaald of betaalbaar gesteld op of na 1 januari van het kalenderjaar dat onmiddellijk volgt op het jaar van de inwerkingtreding; en
- (ii) met betrekking tot de andere belastingen: op inkomsten van belastingjaren en -tijdvakken die aanvangen op of na 1 januari van het kalenderjaar dat onmiddellijk volgt op het jaar van de inwerkingtreding.

Artikel 28

Beëindiging

Dit Verdrag blijft voor onbepaalde tijd van kracht, maar elk van de Verdragsluitende Staten kan vóór de dertigste juni van enig kalenderjaar na het verstrijken van het vijfde jaar dat volgt op het jaar waarin de akten van bekrachtiging zijn uitgewisseld, langs diplomatieke weg een schriftelijke kennisgeving van beëindiging zenden aan de andere Verdragsluitende Staat, en in dat geval houdt het Verdrag op van toepassing te zijn:

a. met betrekking tot de aan de bron geheven belastingen: op inkomsten betaald of betaalbaar gesteld op of na 1 januari van het kalenderjaar dat volgt op het jaar waarin de kennisgeving is gedaan, dan wel later; en

b. met betrekking tot de andere geheven belastingen: op inkomsten van belastingjaren en -tijdvakken die aanvangen op of na 1 januari van het jaar waarin de kennisgeving is gedaan, dan wel later.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN te 's-Gravenhage de 16 mei 1995 in drievoud, in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal. Bij een verschillende uitleg is de Franse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

W. A. F. G. VERMEEND

Voor de Regering van de Tunesische Republiek

MOHAMED GHANNOUCHI

Protocol

Bij de ondertekening van het Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Tunesische Republiek tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen zijn de ondergetekenden overeengekomen, dat de volgende bepalingen een integrerend deel van het Verdrag vormen.

Ad artikel 4

1. Met betrekking tot artikel 4 geldt dat een natuurlijke persoon die aan boord van een schip woont zonder een werkelijke woonplaats in een Verdragsluitende Staat te hebben, wordt geacht inwoner te zijn van de Verdragsluitende Staat waar dat schip zijn thuishaven heeft.

Ad artikel 7

2. Het is wel verstaan dat in geval van toezicht, constructie- of montagewerkzaamheden die een vaste inrichting vormen, alleen de voordelen uit deze werkzaamheden kunnen worden toegerekend aan die vaste inrichting. Dientengevolge kunnen voordelen behaald met de levering van goederen die noodzakelijk zijn voor de hiervoor bedoelde werkzaamheden en die bestemd zijn voor de uitvoerder en rechtstreeks geleverd worden door het hoofdkantoor van de onderneming, niet aan die vaste inrichting worden toegerekend.

3. Met betrekking tot artikel 7, derde lid, worden bij het bepalen van de voordelen van een vaste inrichting in aftrek toegelaten kosten – daaronder begrepen kosten van de leiding en algemene beheerskosten – die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, hetzij in de Staat waar de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders.

Geen aftrek wordt echter toegelaten voor bedragen (met uitzondering van die wegens werkelijk gemaakte kosten) welke eventueel door de vaste inrichting aan het hoofdkantoor van de onderneming of een van haar kantoren worden betaald als royalty's, vergoedingen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of als commissieloon voor bepaalde diensten of voor het geven van leiding dan wel, behalve in het geval van een onderneming die het bankbedrijf uitoefent, als interest op bedragen die aan de vaste inrichting zijn geleend.

Evenmin wordt bij de berekening van de voordelen van een vaste inrichting rekening gehouden met bedragen (met uitzondering van die wegens werkelijk gemaakte kosten) welke door de vaste inrichting aan het hoofdkantoor van de onderneming of een van haar andere kantoren in rekening worden gebracht als royalty's, vergoedingen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of

als commissieloon voor bepaalde diensten of voor het geven van leiding dan wel, behalve in het geval van een onderneming die het bankbedrijf uitoefent, als interest op bedragen die aan het hoofdkantoor of een van haar andere kantoren zijn geleend.

4. Voor zover het in een Verdragsluitende Staat gebruikelijk is de aan een vaste inrichting toe te rekenen voordelen te bepalen op basis van een verdeling van de totale winst van de onderneming over haar verschillende delen, belet geen enkele bepaling van het tweede lid die Verdragsluitende Staat de te belasten voordelen te bepalen volgens de gebruikelijke verdeling; de gevolgde methode van verdeling moet echter zodanig zijn, dat het verkregen resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel neergelegde beginselen.

5. De aandelen van een vennoot in de winst van een onderneming die is opgericht in de vorm van een maatschap of vennootschap onder firma in een Verdragsluitende Staat, mogen niet worden belast, indien een dergelijke vennoot in die Staat geen vaste inrichting heeft als omschreven in artikel 5 van dit Verdrag.

Ad artikel 9

6. De omstandigheid dat gelieerde ondernemingen overeenkomsten hebben afgesloten, zoals „costsharing”-overeenkomsten of algemene dienstverleningsovereenkomsten voor of gebaseerd op de toerekening van de kosten van de leiding, de algemene beheerskosten, de technische en zakelijke kosten, de kosten voor onderzoek en ontwikkeling en andere soortgelijke kosten, vormt op zichzelf geen voorwaarde als bedoeld in artikel 9, eerste lid.

Ad artikelen 11 en 12

7. Interest bedoeld in artikel 11, tweede lid, is onderworpen aan de belasting naar een percentage van 7,5 zolang de interest ontvangen door een inwoner van Tunesië in Nederland niet is onderworpen aan inhouding bij de bron en zolang Nederland op dat punt niet is overgegaan tot wijziging van zijn belastingwetgeving.

8. Een financiële instelling in de zin van artikel 11, derde lid, onderdeel b, omvat wat Nederland betreft de Nederlandse Financieringsmaatschappij voor Ontwikkelingslanden N.V. en de Nederlandse Investeringsbank voor Ontwikkelingslanden N.V.

9. Royalty's bedoeld in artikel 12, tweede lid, zijn onderworpen aan de belasting naar een percentage van 7,5 zolang de royalty's ontvangen door een inwoner van Tunesië in Nederland niet zijn onderworpen aan

inhouding bij de bron en zolang Nederland op dat punt niet is overgegaan tot wijziging van zijn belastingwetgeving.

Ad artikel 16

10. Het is wel verstaan dat wat een Nederlands lichaam betreft personen die als zodanig zijn benoemd door de algemene vergadering van aandeelhouders of door enig ander bevoegd orgaan van dat lichaam en die zijn belast met de algemene leiding van het lichaam onderscheidenlijk met het toezicht daarop, bestuurder of commissaris zijn.

Ad artikelen 18 en 19

11. Het is wel verstaan dat de bepalingen van artikel 18, derde lid, en artikel 19, eerste lid, onderdeel a, en tweede lid, onderdeel a, Nederland niet beletten de bepalingen van artikel 22, eerste en tweede lid, van dit Verdrag toe te passen.

Ad artikel 22

12. Het blijft wel verstaan dat de bepalingen van artikel 22, vierde lid, slechts van toepassing zijn indien de uiteindelijke schuldenaar van en de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, interest en royalty's inwoner zijn van Tunesië of Nederland, overeenkomstig de bepalingen van artikel 1 van dit Verdrag.

13. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten regelen in onderlinge overeenstemming de wijze van toepassing van het Verdrag, en in het bijzonder de formaliteiten die de inwoners van een Verdragsluitende Staat moeten vervullen om in de andere Verdragsluitende Staat de verminderingen of vrijstellingen van belastingen te verkrijgen, waarin het Verdrag voorziet.

14. Voor de toepassing van de artikelen 10, 11, en 12 moeten verzoeken om teruggaaf bij de bevoegde autoriteit van de Verdragsluitende Staat die de belasting heeft geheven, worden ingediend binnen een tijdvak van drie jaren na het einde van het kalenderjaar waarin de belasting is geheven.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Protocol hebben ondertekend.

GEDAAN te 's-Gravenhage de 16 mei 1995 in drievoud, in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal. Bij een verschillende uitleg is de Franse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

W. A. F. G. VERMEEND

Voor de Regering van de Tunesische Republiek

MOHAMED GHANNOUCHI

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LA
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE EN VUE D'ÉVITER LES DOUBLES
IMPOSITIONS ET DE PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE
D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de la République Tunisienne,

Désireux qu'une convention tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu soit conclue par les deux Etats,

Sont convenus des dispositions suivantes:

CHAPITRE I. CHAMP D'APPLICATION DE LA CONVENTION

Article 1. Personnes Visées

La présente Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

Article 2. Impôts Visés

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un Etat contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur le revenu total, ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires payés par les entreprises, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la Convention sont notamment:

a) en ce qui concerne les Pays-Bas:

- (i) l'impôt sur le revenu (de inkomstenbelasting);
 - (ii) l'impôt sur les traitements, salaires et pensions (de loonbelasting);
 - (iii) l'impôt des sociétés y compris la part du Gouvernement dans les bénéfices nets de l'exploitation de ressources naturelles établie selon la loi minière de 1810 ("Mijnwet 1810") par rapport aux concessions qui sont concédées dès 1967, ou selon la Loi Minière pour le Plateau Continental de 1965 ("Mijnwet Continentaal Plat 1965") (de vennootschapsbelasting);
 - (iv) l'impôt sur les dividendes (de dividendbelasting);
- (ci-après dénommés: "l'impôt néerlandais");

b) en ce qui concerne la Tunisie:

- (i) l'impôt sur le revenu des personnes physiques;
- (ii) l'impôt sur les sociétés;
- (ci-après dénommés: "l'impôt tunisien").

4. La Convention s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des Etats contractants se communiquent les modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives.

CHAPITRE II. DÉFINITIONS

Article 3. Définitions Générales

1. Au sens de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente:

a) le terme "Pays-Bas" désigne le territoire européen du Royaume des Pays-Bas et les zones adjacentes aux eaux territoriales des Pays-Bas sur lesquelles, en conformité avec le droit international, les Pays-Bas peuvent exercer des droits souverains à fin d'exploration et d'exploitation de ces zones et de leurs ressources naturelles;

b) le terme "Tunisie" désigne le territoire de la République Tunisienne et les zones adjacentes aux eaux territoriales de la Tunisie sur lesquelles, en conformité avec le droit international, la Tunisie peut exercer des droits souverains à fin d'exploration et d'exploitation de ces zones et de leurs ressources naturelles;

c) les expressions "un Etat contractant" et "l'autre Etat contractant" désignent, suivant les cas, les Pays-Bas ou la Tunisie; l'expression "les deux Etats contractants" désigne les Pays-Bas et la Tunisie;

d) le terme "personne" comprend les personnes physiques, les sociétés et tous autres groupements de personnes;

e) le terme "société" désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

f) les expressions "entreprise d'un Etat contractant" et "entreprise de l'autre Etat contractant" désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un Etat contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre Etat contractant;

g) l'expression "trafic international" désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un Etat contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre Etat contractant;

h) le terme "nationaux" désigne:

- (i) toutes les personnes physiques qui possèdent la nationalité d'un Etat contractant;
- (ii) toutes les personnes morales, sociétés de personnes et associations constituées conformément à la législation en vigueur dans un Etat contractant;

i) l'expression "autorité compétente" désigne:

- (i) dans le cas des Pays-Bas: le Ministre des Finances ou son représentant autorisé;
- (ii) dans le cas de la Tunisie: le Ministre chargé des Finances ou son représentant autorisé.

2. Pour l'application de la Convention par un Etat contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue le droit de cet Etat concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente ou que les autorités compétentes ne se mettent d'accord sur une interprétation commune sur la base de l'article 24 de la présente Convention.

Article 4. Résident

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "résident d'un Etat contractant" désigne toute personne qui, en vertu de la législation de cet Etat, est assujettie à l'impôt dans cet Etat, en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue. Toutefois, cette expression ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt dans cet Etat que pour les revenus de sources situées dans cet Etat.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux Etats contractants, sa situation est réglée de la manière suivante:

a) cette personne est considérée comme un résident de l'Etat où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b) si l'Etat où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat où elle séjourne de façon habituelle;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux Etats ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'Etat dont elle possède la nationalité;

d) si cette personne possède la nationalité des deux Etats ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des Etats contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux Etats contractants, elle est considérée comme un résident de l'Etat où son siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement Stable

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" comprend notamment:

- a) un siège de direction;

b) une succursale;

c) un bureau;

d) une usine;

e) un atelier, et

f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Est considéré comme établissement stable, le chantier de construction ou des opérations de montage, ou des activités de surveillance s'y exerçant, lorsque ce chantier, ces opérations ou ces activités ont une durée supérieure à six mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas "établissement stable" si:

a) il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise;

b) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;

c) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;

d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations, pour l'entreprise;

e) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;

f) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 - agit pour le compte d'une entreprise et dispose dans un Etat contractant de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet Etat pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au paragraphe 4 et qui, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une entreprise d'assurance d'un Etat contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre Etat si elle perçoit des primes sur le territoire de cet Etat ou assure des risques qui y sont encourus, par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7.

7. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un Etat contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité.

8. Le fait qu'une société qui est un résident d'un Etat contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre Etat contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

CHAPITRE III. IMPOSITION DES REVENUS

Article 6. Revenus Immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'Etat contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tous cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des Entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre Etat mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque Etat contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'Etat où est situé cet établissement stable, soit ailleurs.

4. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

5. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Navigation Maritime et Aérienne

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'Etat contractant où se trouve le port d'attache de ce navire, ou à défaut de port d'attache, dans l'Etat contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un groupe, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises Associées

1. Lorsque

a) une entreprise d'un Etat contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle, ou au capital d'une entreprise de l'autre Etat contractant, ou que,

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un Etat contractant et d'une entreprise de l'autre Etat contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liés par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un Etat contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet Etat - et impose en conséquence - des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre Etat contractant a été imposée dans cet autre Etat, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier Etat si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre Etat procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de la présente Convention et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des Etats contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet Etat, mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder:

a) 0 pour cent du montant brut des dividendes si le bénéficiaire effectif est une société qui détient directement au moins 10 pour cent du capital de la société qui paie les dividendes;

b) 20 pour cent du montant brut des dividendes, dans tous les autres cas.

Les autorités compétentes des Etats contractants règlent, si elles le jugent nécessaire, les modalités d'application de ces limitations.

Le présent paragraphe n'affecte pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 alinéa a) seront applicables à condition que la relation entre la société qui paie les dividendes et la personne qui reçoit ces dividendes n'ait pas été établie ou ne soit pas maintenue principalement afin de bénéficier du taux réduit au sens du paragraphe 2 alinéa a).

4. Le terme "dividendes" employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou bons de jouissance, parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires, ainsi que les revenus des créances assorties d'une clause de participation aux bénéfices, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation fiscale de l'Etat dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

6. Lorsqu'une société qui est un résident d'un Etat contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre Etat contractant, cet autre Etat ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société aux personnes qui ne sont pas des résidents de cet autre Etat, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre Etat.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un Etat contractant et payés à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'Etat d'où ils proviennent et selon la législation de cet Etat, mais si la personne qui reçoit les intérêts en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts, provenant d'un Etat contractant et payés à un résident de l'autre Etat contractant qui en est le bénéficiaire effectif, ne sont imposables que dans cet autre Etat lorsqu'ils

a) sont payés au titre d'une obligation, d'un billet, d'un bon ou d'un autre titre analogue du Gouvernement d'un Etat contractant ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales; ou

b) sont payés en vertu de prêts de toute nature accordés par le Gouvernement de l'autre Etat contractant, une de ses subdivisions politiques, une de ses collectivités locales, la banque centrale de cet autre Etat ou une personne morale (y compris les institutions financières) contrôlée par cet Etat ou par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

4. Le terme "intérêts" employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires, à l'exception des revenus des créances assorties d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalisations pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les intérêts, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supporte la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'Etat où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant.

Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque Etat contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un Etat contractant et payées à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'Etat contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet Etat, mais si la personne qui reçoit les redevances en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 11 pour cent du montant brut des redevances.

3. Le terme "redevances" employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, de films cinématographiques ou de télévision, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique (à l'exception des rémunérations pour affrètement de navires et aéronefs affectés au trafic international) et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique, ainsi que pour des études techniques ou économiques, ou pour des services d'une assistance technique rendus dans l'Etat d'où proviennent les rémunérations.

4. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lesquels l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'Etat où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque Etat contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

Article 13. Gains en Capital

1. Les gains qu'un résident d'un Etat contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers, visés à l'article 6 et situés dans l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre Etat.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé; le lieu de direction effective est défini, le cas échéant, conformément aux dispositions du paragraphe 2 article 8.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2 et 3 ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont le cédant est un résident.

5. Les dispositions du paragraphe 4 ne portent pas atteinte au droit de chacun des Etats contractants de percevoir, conformément à sa propre législation un impôt sur les gains provenant de l'aliénation d'actions ou de bon; de jouissance faisant partie d'une participation substantielle dans le capital d'une société qui est un résident d'un Etat contractant conformément à sa propre législation lorsque ces gains sont réalisés par une personne physique qui est un résident de l'autre Etat contractant et qui a été un résident du premier Etat au cours des dernières trois années précédant celle de l'aliénation des actions.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet Etat. Toutefois, ces revenus sont aussi imposables dans l'autre Etat contractant dans les cas suivants:

a) Si ce résident dispose de façon habituelle dans l'autre Etat contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre Etat contractant; ou

b) Si son séjour dans l'autre Etat contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours pendant l'année fiscale considérée; en ce cas, seule la fraction des revenus qui est tirée des activités exercées dans cet autre Etat est imposable dans cet autre Etat.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions Dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19 et 20 les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre Etat contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre Etat.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans le premier Etat si:

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre Etat pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année fiscale considérée, et

b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre Etat; et

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre Etat.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues par un résident d'un Etat contractant, au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef, exploité en trafic international, ne sont imposables que dans cet Etat.

Article 16. Administrateurs, Directeurs et Commissaires de Sociétés

Les tantièmes, jetons de présence et autres rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant reçoit en sa qualité de membre de conseil d'administration ou de surveillance d'une société résidente de l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

Article 17. Artistes et Sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre Etat contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'Etat contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

Article 18. Pensions

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions et autres rémunérations similaires payées à un résident d'un Etat contractant au titre d'un emploi antérieur, ne sont imposables que dans cet Etat.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions et autres rémunérations similaires qui n'ont pas un caractère périodique, versées à un résident d'un Etat contractant,

au titre d'un emploi antérieur exercé dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions et autres sommes payées en application de la législation sur la sécurité sociale d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat.

Article 19. Fonctions Publiques

1. a) Les rémunérations, autres que les pensions, payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.

b) Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si les services sont rendus dans cet Etat et si la personne physique est un résident de cet Etat qui:

- (i) possède la nationalité de cet Etat, ou
- (ii) n'est pas devenue un résident de cet Etat à seule fin de rendre les services.

2. a) Les pensions payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si la personne physique est un résident de cet Etat et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux rémunérations et pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. Étudiants, Stagiaires et Apprentis

Un étudiant, un stagiaire ou un apprenti qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un Etat contractant, un résident de l'autre Etat contractant et qui séjourne dans le premier Etat à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, est exempt de tout impôt frappant, dans cet Etat,

a) les sommes qu'il reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet Etat, et

b) pour une période ne dépassant pas cinq ans à partir de la date de sa première arrivée dans cet Etat, les rémunérations qu'il perçoit de l'exercice d'une activité dans cet Etat en vue de compléter les ressources nécessaires à son entretien et pour couvrir ses frais d'études ou de format n'excédant pas 4.000 florins néerlandais ou l'équivalent en dinars tunisiens par année civile.

Article 21. Autres Revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un Etat contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet Etat.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

CHAPITRE IV. MÉTHODES POUR ÉLIMINER LES DOUBLES IMPOSITIONS

Article 22. Dispositions pour Éliminer les doubles Impositions

La double imposition est évitée de la manière suivante:

1. Les Pays-Bas, en prélevant des impôts de leurs résidents, pourront inclure dans la base sur laquelle l'impôt est prélevé, les éléments du revenu qui, conformément aux dispositions de la présente Convention, sont imposables en Tunisie.

2. Toutefois, lorsqu'un résident des Pays-Bas obtient des éléments de revenu qui, en vertu des articles 6, 7, 10 paragraphe 5, 11 paragraphe 5, 12 paragraphe 4, 13 paragraphes 1 et 2, 14, 15 paragraphe 1, 18 paragraphe 3, 19 paragraphes 1 alinéa a) et 2 alinéa a), et 21 paragraphe 2 de la présente Convention, sont imposables en Tunisie et qui sont inclus dans la base visée au paragraphe 1, les Pays-Bas exonéreront ces éléments en accordant une réduction de l'impôt néerlandais. Cette réduction est calculée conformément aux dispositions de la législation néerlandaise, tout en préservant l'exonération. A cette fin, les éléments mentionnés ci-dessus sont considérés comme étant compris dans le montant total des éléments du revenu qui, en vertu de ces dispositions, sont exonérés de l'impôt néerlandais.

3. En outre, les Pays-Bas accorderont une déduction sur l'impôt néerlandais ainsi calculé pour les éléments du revenu imposables en Tunisie en vertu des articles 10 paragraphe 2, 11 paragraphe 2, 12 paragraphe 2, 16 et 17 de la présente Convention, pour autant que ces éléments soient compris dans la base visée au paragraphe 1.

Le montant de cette déduction est égal à l'impôt payé en Tunisie pour ces éléments du revenu, mais n'excède pas le montant de la réduction qui serait accordée si les éléments du revenu ainsi compris dans la base imposable étaient les seuls éléments du revenu exonérés de l'impôt néerlandais en vertu des dispositions de la législation néerlandaise tendant à éviter les doubles impositions.

4. Pour l'application du crédit déductible de l'impôt dû aux Pays-Bas, au titre des dividendes, intérêts et redevances, ces catégories de revenus seront considérées comme ayant été soumis effectivement au paiement de l'impôt en Tunisie dans la limite des taux prévus par la présente convention, et ce nonobstant l'exonération ou la réduction d'impôt accordée à ce titre en Tunisie en vertu de sa législation nationale.

Pour l'application des dispositions qui précèdent du présent paragraphe aux dividendes et en cas d'imposition aux Pays-Bas, ils seront considérés comme ayant été soumis effectivement à l'impôt en Tunisie au taux prévu par le paragraphe 2 alinéa b de l'article 10, et ce indépendamment du pourcentage de participation dans le capital de la société qui paie les dividendes.

Les dispositions de ce paragraphe sont applicables pendant une période de 15 ans à partir de la date d'entrée en vigueur de la présente convention. Cette période est reconduite tacitement chaque fois pour une durée de 10 ans sauf dénonciation expresse faite par les autorités de l'un des Etats contractants, et ce, 6 mois avant l'expiration de la période sus-visée.

5. Lorsqu'un résident de Tunisie reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions de la présente Convention, sont imposables aux Pays-Bas, la Tunisie accorde, sous réserve des dispositions de la loi interne, sur l'impôt qu'elle perçoit sur les revenus de ce résident une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu payé aux Pays-Bas. Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt sur le revenu calculé avant déduction, correspondant aux revenus imposables aux Pays-Bas.

Pour l'application du présent paragraphe les impôts visés à l'article 2, paragraphes 3 alinéa a) et 4, sont considérés comme impôt sur le revenu.

6. Lorsqu'un résident d'un Etat contractant reçoit de gains qui, conformément aux dispositions du paragraphe 5 de l'article 13, ou des revenus qui, conformément aux dispositions du paragraphe 2 de l'article 18, sont imposables dans l'autre Etat contractant, cet autre Etat permet de déduire de son impôt sur lesdits gains ou revenus un montant égal à l'impôt du premier Etat relatif, le cas échéant, à ces gains ou ces revenus.

CHAPITRE V. DISPOSITIONS SPÉCIALES

Article 23. Non-Discrimination

1. Les nationaux d'un Etat contractant ne sont soumis dans l'autre Etat Contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre Etat qui se trouvent dans la même situation. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article 1, aux personnes qui ne sont pas des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant n'est pas établie dans cet autre Etat d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre Etat qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un Etat contractant à accorder aux résidents de l'autre Etat contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. A moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 7 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres dépenses payés par une entreprise d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat

contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier Etat.

4. Les entreprises d'un Etat contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre Etat contractant, ne sont soumises dans le premier Etat à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier Etat.

5. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 24. Procédure Amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un Etat contractant ou par les deux Etats contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces Etats, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'Etat contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 23, à celle de l'Etat contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre Etat contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la Convention.

L'accord est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des Etats contractants.

3. Les autorités compétentes des Etats contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de la Convention.

Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par la Convention.

4. Les autorités compétentes des Etats contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents.

Article 25. Échange de Renseignements

1. Les autorités compétentes des Etats contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions de la présente Convention, et en particulier pour prévenir la fraude et éviter l'évasion fiscale.

Tout renseignement ainsi échangé sera tenu secret et ne pourra être communiqué qu'aux personnes ou autorités chargées de l'établissement ou du recouvrement des impôts visés par la présente Convention.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un Etat contractant l'obligation:

a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celle de l'autre Etat contractant;

b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celle de l'autre Etat contractant;

c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 26. Fonctionnaires Diplomatiques et Consulaires

1. Les dispositions de la présente Convention ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques ou les fonctionnaires consulaires en vertu soit des règles générales du droit international soit de dispositions d'accords particuliers.

2. Aux fins de la présente Convention, une personne physique, qui est membre d'une mission diplomatique ou consulaire d'un Etat contractant établie dans l'autre Etat contractant ou dans un Etat tiers, et qui est un national de l'Etat accréditant, est considérée comme un résident de l'Etat accréditant à condition d'y être soumise aux mêmes obligations en matière d'impôts sur le revenu que les résidents de cet Etat.

3. La Convention ne s'applique pas aux organisations internationales, à leurs organes ou à leurs fonctionnaires, ni aux membres d'une mission diplomatique ou consulaire d'un Etat tiers, lorsqu'ils se trouvent sur le territoire d'un Etat contractant et ne sont pas soumis dans l'un ou l'autre Etat contractant aux mêmes obligations, en matière d'impôts sur le revenu que les résidents de cet Etat.

CHAPITRE VI. DISPOSITIONS FINALES

Article 27. Entrée en Vigueur

1. Cette Convention sera ratifiée et les instruments de ratification seront échangés par la voie diplomatique.

2. Cette Convention entrera en vigueur à partir du trentième jour après la date de l'échange des instruments de ratification, et prendra effet:

(i) en ce qui concerne les impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement à partir du 1er janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle de l'entrée en vigueur; et

(ii) aux autres impôts établis sur les revenus des périodes d'imposition commençant à partir du 1er janvier de l'année civile suivant immédiatement celle de l'entrée en vigueur.

Article 28. Dénonciation

Cette Convention demeurera indéfiniment en vigueur, mais chaque Etat contractant peut, avant le trentième jour de juin d'une année civile quelconque après la cinquième année qui suit celle au cours de laquelle les instruments de ratification ont été échangés, donner à l'autre Etat contractant, par l'intermédiaire des voies diplomatiques, un préavis de dénonciation écrit, et dans tel cas, cette Convention cessera d'avoir effet:

a) en ce qui concerne les impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement à partir du 1er janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle le préavis a été donné, soit postérieurement; et

b) aux autres impôts établis sur des revenus des périodes imposables commençant à partir du 1er janvier de l'année au cours de laquelle le préavis a été donné, soit postérieurement.

En Foi de Quoi les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à La Haye, le 16 mai 1995, en trois exemplaires, en langues néerlandaise, française et arabe. En cas de différence le texte français fait foi.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

W. A. F. G. VERMEEND

Pour le Gouvernement de la République Tunisienne :

MOHAMED GHANNOUCHI

PROTOCOLE

Au moment de procéder à la signature de la Convention entre le Royaume des Pays-Bas et la République Tunisienne en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, les soussignés sont convenus des dispositions suivantes qui font partie intégrante de la Convention.

Ad Article 4

1. En ce qui concerne l'article 4, une personne physique qui demeure à bord d'un navire, sans avoir de domicile réel dans aucun des Etats contractants, est considérée comme un résident de l'Etat contractant où se trouve le port d'attache de ce navire.

Ad Article 7

2. Dans le cas des activités de sondage, de construction ou de montage, qui constituent un établissement stable, il est entendu que seulement les bénéfices provenant de ces activités sont imputables à cet établissement stable. En conséquence, les bénéfices provenant de la livraison de biens nécessaires à l'exercice des activités ci-dessus visées, destinés au maître de l'ouvrage et livrés directement par le siège central de l'entreprise ne sont pas imputables à cet établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont en ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 7, admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'Etat où est situé cet établissement stable, soit ailleurs.

Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement de frais encourus) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission, pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées à l'établissement stable.

De même, il n'est pas tenu compte, dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, des sommes (autres que le remboursement des frais encourus) portées par l'établissement stable au débit du siège central de l'entreprise ou de l'un quelconque de ses autres bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. S'il est d'usage, dans un Etat contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet Etat contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la méthode de répar-

tition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Les participations d'un associé au bénéfice d'une entreprise constituée sous forme de société de fait ou d'association en participation dans un Etat contractant ne sont pas imposables lorsqu'un tel associé n'a pas dans cet Etat un établissement stable tel que défini par l'article 5 du présent accord.

Ad Article 9

6. Le fait que des entreprises associées aient conclu des arrangements, tels que des accords de partage des frais ou des services généraux pour, ou basés sur, la répartition des frais de direction, d'administration générale, des frais techniques et commerciaux, des frais de recherche et développement et autres frais similaires, ne constitue pas en soi une condition au sens du paragraphe 1 de l'article 9.

Ad Articles 11 et 12

7. Les intérêts prévus par le paragraphe 2 de l'article 11 sont soumis à l'impôt au taux de 7,5 pour cent tant que les intérêts reçus par un résident de Tunisie ne sont pas soumis à la retenue à la source aux Pays-Bas et tant que les Pays-Bas n'auront pas procédé à la modification de leur législation fiscale.

8. Une institution financière au sens du paragraphe 3, alinéa b, de l'article 11 comprend, en ce qui concerne les Pays-Bas, le Nederlandse Financieringsmaatschappij voor Ontwikkelingslanden N.V. (la Société Financière Néerlandaise pour les Pays en Développement S.A.) et le Nederlandse Investeringsbank voor Ontwikkelingslanden N.V. (la Banque Néerlandaise pour Investissements aux Pays en Développement S.A.).

9. Les redevances prévues par le paragraphe 2 de l'article 12 sont soumises à l'impôt au taux de 7,5 pour cent tant que les redevances reçues par un résident de Tunisie ne sont pas soumises à la retenue à la source aux Pays-Bas et tant que les Pays-Bas n'auront pas procédé à la modification de leur législation fiscale.

Ad Article 16

10. En ce qui concerne une société néerlandaise, il est entendu que les personnes qui sont mandatées à cet effet par l'assemblée générale des actionnaires ou par tout autre groupement compétent d'une telle société et qui occupent respectivement des fonctions de direction et de surveillance dans la société sont un "bestuurder" ou un "commissaris".

Ad Articles 18 et 19

11. Il est entendu que les dispositions des articles 18, paragraphe 3 et 19, paragraphe 1 alinéa a) et 2 alinéa a) n'empêchent pas les Pays-Bas d'appliquer les dispositions de l'article 22, paragraphes 1 et 2 de la présente convention.

Ad Article 22

12. Il demeure entendu que les dispositions du paragraphe 4 de l'article 22 ne sont applicables que lorsque le débiteur et le bénéficiaire effectifs des dividendes, intérêts et redevances sont des résidents de Tunisie ou des Pays-Bas, conformément aux dispositions de l'article 1 de la présente convention.

13. Les autorités compétentes des Etats contractants règlent d'un commun accord les modalités d'application de la Convention, et notamment les formalités que devront accom-

plir les résidents d'un Etat contractant pour obtenir, dans l'autre Etat contractant, les réductions ou les exonérations d'impôt prévues par la Convention.

14. Pour l'application des articles 10, 11 et 12, les demandes de remboursement doivent être faites à l'autorité compétente de l'Etat contractant qui a perçu l'impôt, dans le délai de trois ans après l'expiration de l'année civile au cours de laquelle l'impôt a été perçu.

En Foi de Quoi les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à La Haye, le 16 mai 1995, en trois exemplaires, en langues néerlandaise, française et arabe. En cas de différence le texte français fait foi.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

W. A. F. G. VERMEEND

Pour le Gouvernement de la République Tunisienne :

MOHAMED GHANNOUCHI

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND
THE REPUBLIC OF TUNISIA FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE
TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH
RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Republic of Tunisia;

Desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income;

Have agreed as follows:

CHAPTER I. SCOPE OF THE CONVENTION

Article 1. Personal scope

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes covered

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of either Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amount of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Convention shall apply are in particular:

(a) In the case of the Netherlands:

(i) The income tax (de inkomstenbelasting);

(ii) The tax on salaries, wages and pensions (de loonbelasting);

(iii) The company tax, including the Government's share in the net profits from the exploitation of natural resources determined pursuant to the Mining Act of 1810 (Mijnwet 1810) with respect to concessions issued as from 1967 or pursuant to the Netherlands Continental Shelf Mining Act of 1965 (Mijnwet Continentaal Plat 1965) corporation tax (de vennootschapsbelasting);

(iv) The dividend tax (de dividendbelasting); (hereinafter referred to as "Netherlands tax");

(b) In the case of Tunisia:

(i) The personal income tax (impôt sur le revenu des personnes physiques);

- (ii) The corporation tax (impot sur le revenu); (hereinafter referred to as "Tunisian tax").

4. The Convention shall apply also to any identical or similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of major changes which have been made in their respective taxation laws.

CHAPTER II. DEFINITIONS

Article 3. General definitions

I. For the purpose of this Convention, unless the context otherwise requires:

(a) The term "Netherlands" means that part of the Kingdom of the Netherlands situated in Europe and the zones adjacent to the territorial waters of the Netherlands over which the Netherlands may exercise sovereign rights under international law for the purpose of exploring and exploiting such zones and their natural resources;

(b) The term "Tunisia" means the territory of the Republic of Tunisia and the zones adjacent to the territorial waters of Tunisia over which Tunisia may exercise sovereign rights under international law for the purpose of exploring and exploiting such zones and their natural resources;

(c) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the Netherlands or Tunisia, as the context requires; the term "the two Contracting States" means the Netherlands and Tunisia;

(d) The term "person" comprises an individual, a company and any other body of persons;

(e) The term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

(f) The terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(g) The term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(h) The term "national" means:

- (i) Any individual possessing the nationality of a Contracting State;

- (ii) Any body corporate, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

(i) The term "competent authority" means:

- (i) In the case of the Netherlands, the Minister of Finance or his authorized representative;

- (ii) In the case of Tunisia, the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Convention by a Contracting State, any term not defined therein shall have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Convention applies, unless the context otherwise requires or the competent authorities agree on a common meaning on the basis of article 24 of this Convention.

Article 4. Resident

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature. This term does not, however, include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) He shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

(b) If the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

(c) If he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

(d) If he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent establishment

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

(a) A place of management;

(b) A branch;

(c) An office;

(d) A factory;

(e) A workshop, and

(f) A mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. A building site or construction or assembly project or supervisory activities in connection therewith, where such site, project or activity continues for a period of more than six months shall be deemed to be a permanent establishment.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

(a) The use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

(b) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

(c) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

(d) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

(e) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

(f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in one of the Contracting States an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. Notwithstanding the foregoing provisions of this article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except with regard to reinsurance, be deemed to have a permanent establishment in the other State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person who is not an agent of an independent status within the meaning of paragraph 7.

7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

CHAPTER III. TAXATION OF INCOME

Article 6. Income from immovable property

1. Income derived by a resident of one of the Contracting States from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses of the enterprise which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including management expenses and general administrative expenses, whether incurred in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other articles of this Convention, then the provisions of those articles shall not be affected by the provisions of this article.

Article 8. Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9. Associated enterprises

1. Where

(a) An enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

(b) The same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State, and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and, if necessary, the competent authorities of the Contracting States shall consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the dividends the tax so charged shall not exceed:

(a) 0 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which holds directly at least 10 per cent of the capital of the company paying the dividends;

(b) 20 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

The competent authorities of the Contracting States shall settle, if they deem it necessary, the mode of application of these limitations.

The provisions of this paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 (a), shall apply provided that the relationship between the company paying the dividends and the recipient of such dividends has not been established or is not maintained mainly for the purpose of benefiting from the reduced tax rate within the meaning of paragraph 2 (a).

4. The term "dividends" as used in this article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights participating in profits as well as income from debt-claims carrying a right to participate in profits and income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company to persons who are not residents of that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in that other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State who is the beneficial owner, may only be taxed in that other State if:

(a) It is paid in respect of a bond, promissory note, share or any other similar security of the Government of a Contracting State or a political or local authority thereof; or

(b) It is paid in respect of loans of any kind granted by the Government of the other Contracting State, a political subdivision or local authority thereof, the central bank of that other State or legal persons (including financial institutions) controlled by that State or by a political or local authority thereof.

4. The term "interest" as used in this article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage with the exception of income carrying a right to participate in the payer's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this article.

5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State.

Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State, a permanent or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by the permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last-mentioned amount.

In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of

the royalties, the tax so charged shall not exceed 11 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The term "royalties" as used in this article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, cinematographic films and films for television broadcasting, any patent, trademark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience (with the exception of payments for chartering ships and aircraft operated in international traffic) and for information concerning knowledge acquired in the industrial, commercial or scientific sphere, as well as for technical or economic studies or for technical assistance services rendered in the State in which the payments arise.

4. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State where the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to pay the royalties was incurred and the royalties are borne by such permanent establishment or fixed base then the royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 13. Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent estab-

ishment (alone or together with the whole enterprise) or of such a fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or of movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated; the effective place of management is defined, if need be, in accordance with the provisions of article 8, paragraph 2.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

5. The provisions of paragraph 4 shall not affect the right of each Contracting State to levy, in accordance with its own laws, a tax on gains from the alienation of shares or "jouissance" rights that are part of a substantial holding in the capital of a company which is a resident of a Contracting State according to its own laws, where such gains are realized by an individual who is a resident of the other Contracting State and has been a resident of the first-mentioned State for the last three years preceding the alienation of the shares.

Article 14. Independent personal services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State. However, such income may also be taxed in the other Contracting State if:

(a) He has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or

(b) His stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding 183 days in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15. Dependent personal services

1. Subject to the provisions of articles 16, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State, unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

(a) The recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned; and

(b) The remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and

(c) The remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may only be taxed in that State.

Article 16. Directors' fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the Board of Directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17. Entertainers and athletes

1. Notwithstanding the provisions of articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

Article 18. Pensions

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of article 19, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other non-periodical remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other payments made in accordance with legislation on social security of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 19. Government service

1. (a) Remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:

(i) Is a national of that State; or

(ii) Did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) Any pension paid directly by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other State.

3. The provisions of articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20. Students, trainees and business apprentices

A student, trainee or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training, shall be exempt from any taxes levied in that State in respect of:

(a) Payments that he receives for the purpose of his maintenance, education or training, provided that such payments arise from sources outside that State; and

(b) Any remuneration of up to 4,000 Netherlands Florins or the equivalent in Tunisian Dinars per calendar year that he receives from employment in that State for the purpose of supplementing the resources required to cover his maintenance and study or training costs for a period not exceeding five years from the date of his initial arrival in that State.

Article 21. Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing articles of this Convention shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent

establishment or fixed base. In such case the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

CHAPTER IV. METHODS FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

Article 22. Provisions for the elimination of double taxation

Double taxation shall be avoided as follows:

1. The Netherlands, when imposing tax on its residents, may include in the basis upon which such taxes are imposed the items of income which, according to the provisions of this Convention, may be taxed in Tunisia.

2. However, where a resident of the Netherlands derives items of income which according to articles 6, 7, article 10, paragraph 5, article 11, paragraph 5, article 12, paragraph 4, article 13, paragraphs 1 and 2, article 14, article 15, paragraph 1, article 18, paragraph 3, article 19, paragraphs 1 (a) and 2 (a), and article 21, paragraph 2, of this Convention, may be taxed in Tunisia and are included in the taxable base referred to in paragraph 1, the Netherlands shall exempt such items of income by allowing a reduction of the Netherlands tax. Such reduction shall be calculated in accordance with the provisions of Netherlands law while preserving the exemption. Accordingly, the said items of income shall be deemed to be included in the total amount of items of income which, in accordance with those provisions, are exempt from Netherlands tax.

3. Moreover, the Netherlands shall allow a deduction from the Netherlands tax thus computed in respect of the items of income which, according to article 10, paragraph 2, article 11, paragraph 2, article 12, paragraph 2, and articles 16 and 17 of this Convention, may be taxed in Tunisia to the extent that such items are included in the taxable base referred to in paragraph 1.

The amount of such deduction shall be equal to the tax paid in Tunisia on those items of income, but shall not exceed the amount of the reduction which would be allowed if the items of income so included in the taxable base were the sole items of income exempted from Netherlands tax under the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation.

4. For the application of the tax deductible credit in the Netherlands on dividends, interest and royalties, payment of the tax in Tunisia for these categories of income shall be deemed to have been effected at the rates provided for by this Convention, notwithstanding the tax exemption or rebate granted under this head in Tunisia under its laws.

For the application of the foregoing provisions of this paragraph to dividends and where taxable in the Netherlands, such dividends shall be considered as having been effectively subject to payment of taxes in Tunisia at the rates provided for in article 10, paragraph 2 (b), irrespective of the share in the capital of the company paying the dividends.

The provisions of this paragraph shall be applicable for a period of 15 years starting from the date of entry into force of this Convention. Such period shall be tacitly renewed on each occasion for a period of 10 years unless the authorities of one of the Contracting States expressly denounces it six months prior to the expiration of the above-mentioned period.

5. Where a resident of Tunisia derives income which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in the Netherlands, Tunisia shall deduct from the amount of tax which it levies on the income of such resident an amount equal to the income tax paid in the Netherlands. However, the amount deducted may not exceed that part of the tax on income as computed before the deduction is given, which corresponds to the income taxable in the Netherlands.

For the purposes of this paragraph, the taxes referred to in article 2, paragraphs 3 (a) and 4, shall be considered as income tax.

6. Where a resident of a Contracting State derives gains which, in accordance with the provisions of article 13, paragraph 5, or income which, in accordance with the provisions of article 18, paragraph 2, may be taxed in the other Contracting State, that other State shall allow as a deduction from the tax on such gains or income an amount equal to the tax levied by the first-mentioned State on the said gains or income, as the case may be.

CHAPTER V. SPECIAL PROVISIONS

Article 23. Non-discrimination

1. Nationals of one Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of one Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on an enterprise of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of article 9, paragraph 7 of article 11 or paragraph 6 of article 12 apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this article shall, notwithstanding the provisions of article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 24. Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention.

The agreement shall be applied regardless of the time limits provided in the domestic laws of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention.

They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25. Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention, including for the prevention of fraud and tax evasion.

Any information exchanged shall be treated as secret and shall be disclosed only to persons or authorities involved in the assessment or collection of the taxes covered by this Convention.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on one of the Contracting States the obligation:

(a) To carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

(b) To supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

(c) To supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public order (*ordre public*).

Article 26. Diplomatic and consular officers

1. Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of diplomatic agents or consular officers under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. For the purposes of this Convention, an individual who is a member of a diplomatic or consular mission of one of the Contracting States in the other Contracting State or in a third State and who is a national of the sending State, shall be deemed to be a resident of the sending State if he is subject therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

3. The Convention shall not apply to international organizations, organs and officials thereof and members of a diplomatic or consular mission of a third State, being present in one of the Contracting States, if they are not subjected therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

CHAPTER VI. FINAL PROVISIONS

Article 27. Entry into force

1. This Convention shall be ratified and the instruments of ratification shall be exchanged through the diplomatic channel.

2. This Convention shall enter into force on the thirtieth day following the date of exchange of the instruments of ratification and shall apply:

(i) In respect of taxes withheld at source on income paid or credited from the first day of January in the calendar year next following that in which the Convention enters into force; and

(ii) In respect of other taxes on income for taxation periods beginning on the first day of January in the calendar year next following that in which the Convention enters into force.

Article 28. Termination

This Convention shall remain in force indefinitely, but either of the Contracting States may, before the thirtieth day of June in any calendar year beginning after the expiration of the fifth year after the year in which the instruments of ratification were exchanged, give to the other Contracting State, through diplomatic channels, written notice of termination and, in such event, this Convention shall cease to have effect:

(a) In respect of taxes withheld at source on income paid or credited, from the first day of January in the calendar year next following that in which the notice of termination is given and subsequent years; and

(b) In respect of other taxes on income for taxable periods beginning on or after the first day of January in the year in which the notice of termination is given and subsequent periods.

In Witness Whereof the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Convention.

Done in three originals at the Hague this 16th day of May 1995 in the Dutch, French and Arabic languages. In case there is any divergence of interpretation, the French shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

W. A. F. G. VERMEEND

For the Government of the Republic of Tunisia:

MOHAMED GHANNOUCHI

PROTOCOL

At the signing of the Convention between the Kingdom of the Netherlands and the Republic of Tunisia for the avoidance of double taxation and the prevention of income tax evasion, the undersigned have agreed that the following shall form an integral part of the Convention.

Ad article 4

1. With reference to article 4, an individual living aboard a ship without any real domicile in either of the Contracting States shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which the ship has its home harbour.

Ad article 7

2. It is understood that in the case of profits from survey, supply, installation or construction activities, only so much of them shall be attributable to a permanent establishment as result from the actual performance of such activities by that permanent establishment. Accordingly, profits from deliveries of goods, whether or not in connection with these activities, to that permanent establishment by the head office, another permanent establishment or a third person shall not be attributed to that permanent establishment.

3. With reference to article 7, paragraph 3, in the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses of the enterprise which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses, whether incurred in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

However, no deductions shall be allowed for such sums as may, where necessary, be paid by the permanent establishment for purposes other than the reimbursement of expenses to the head office of the enterprise or to any of its branches as royalties, fees or other similar payments for the use of patents or other rights, or as a commission for specific services rendered or for a managerial function or, except in the case of a banking institution, as interest on sums loaned to the permanent establishment.

Similarly, in the determination of the profits of a permanent establishment, no deductions shall be allowed for sums which are paid (other than the reimbursement of expenses actually incurred) by the permanent establishment to the head office or to any other office of the enterprise as royalties, fees or other similar payments in respect of the use of patents or other rights, as a commission for services rendered or for management or, except in the case of a banking enterprise, as interest on sums loaned to the head office or any other office of the enterprise.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted, shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this article.

5. The profits derived by a partner in respect of his participation in a joint venture (association en participation) or a partnership (société de fait) established in a Contracting State shall not be taxable where such partner does not have in that State a permanent establishment as defined in article 5 of this Agreement.

Ad article 9

6. The fact that associated enterprises have concluded arrangements such as cost-sharing or general service agreements for or based on the apportionment of expenses incurred in respect of management and general administration, technical matters and marketing, research and development and other similar expenses does not constitute in and of itself a condition within the meaning of article 9, paragraph 1.

Ad articles 11 and 12

7. The interest provided for under article 11, paragraph 2, shall be taxed at a rate of 7.5 per cent so long as a withholding tax is not levied on the interest received by a resident of Tunisia in the Netherlands and so long as the Netherlands does not amend its tax laws.

8. As far as the Netherlands is concerned, financial institutions within the meaning of article 11, paragraph 3 (b), include the Nederlandse Financieringsmaatschappij voor Ontwikkelingslanden N.V. (Netherlands Finance Company for Developing Countries) and the Nederlandse Investeringsbank voor Ontwikkelingslanden N.V. (Netherlands Investment Bank for Developing Countries).

9. The royalties provided for under article 12, paragraph 2, shall be taxed at a rate of 7.5 per cent so long as a withholding tax is not levied on the royalties received by a resident of Tunisia in the Netherlands and so long as the Netherlands does not amend its tax laws.

Ad article 16

10. It is understood, as far as a Netherlands company is concerned, that any person appointed for this purpose by the general meeting of shareholders or by any other competent group of such a company and who discharges managerial or oversight functions in the company shall be a "bestuurder" (director or manager) or a "commissaris" (commissioner or board member).

Ad articles 18 and 19

11. It is understood that nothing in the provisions of articles 18, paragraph 3, and 19, paragraphs 1 (a) and 2 (a), shall prevent the Netherlands from applying the provisions of article 22, paragraphs 1 and 2 of this Convention.

Ad article 22

12. It is understood that the provisions of article 22, paragraph 4, shall be applicable only where the payers and beneficial owners of the dividends, interest and royalties are residents of Tunisia or the Netherlands in accordance with the provisions of article 1 of this Convention.

13. The competent authorities of the Contracting States shall mutually agree on the procedures for the application of the Convention, including the formalities to be completed by residents of a Contracting State in order to obtain in the other Contracting State such tax rebates or exemptions as may be provided for by the Convention.

14. As far as the application of articles 10, 11 and 12 is concerned, applications for the reimbursement of tax shall be presented to the competent authority of the Contracting State having levied the tax within a period of three years after the expiration of the calendar year in which the tax has been levied.

In Witness Whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Convention.

Done at the Hague on 16 May 1995, in triplicate in the Dutch, French and Arabic languages. In the event of a difference, the French text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

W. A. F. G. VERMEEND

For the Government of the Republic of Tunisia:

MOHAMED GHANNOUCHI